الأمم المتحدة

A/56/435

الجمعية العامة

Distr.: General
2 October 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية

التدابير المتخذة للبدء بالعملية التحضيرية للاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

تقرير الأمين العام*

* لم تدرج في هذا التقرير الحاشية التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٥٤/٢٤٨.

121001 111001 01-57343 (A)

المحتويات

الصفحة

ألف - مقدمة ٤

باء - الأداء الاقتصادي المسجل في الآونة الأخيرة ٥

١ - نمو الناتج ٥

٢ - التطورات القطاعية ٨

جيم - العوامل المؤثرة في إمكانيات النمو ١٠

١ - الاستثمار والمدخرات: الاتجاهات والأنماط ١١

٢ - التمويل والدين الخارجيان ١٥

٣ - التجارة الدولية ٢٢

(أ) الاعتماد على السلع الأولية وأداء التصدير ٢٢

(ب) قدرة الصادرات الأفريقية غير التقليدية على المنافسة ٢٣

(ج) معدلات التبادل التجاري ٢٨

(د) الوصول إلى الأسواق ٣٤

دال - الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات ٣٦

١ - التمويل الخارجي والمساعدات والديون الخارجية ٣٧

٢ - قضايا رئيسية في السياسة التجارية الدولية تهم أفريقيا ٣٩

٣ - قضايا السياسات المحلية ٤٠

الحواشي ٤٤

الجداول

١ - متوسط النمو السنوي للدخل المحلي الإجمالي في أفريقيا، ١٩٦٥-١٩٩٩ ..... ٧

٢ - المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، ١٩٩٠-١٩٩٩ ..... ٧

٣ - الإنتاج الإجمالي للمزروعات والحبوب، ١٩٩٢-٢٠٠٠ ..... ٨

٤ - توزيع النمو الزراعي في أفريقيا، ١٩٩٠-٢٠٠٠ ..... ٩

٥ - الاستثمار والادخار في أفريقيا، ١٩٧٥-١٩٩٩ ..... ١٢

٦ ألف - التغيرات في معدلات الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية بين الثمانينات والتسعينات ١٥

٦ باء - تغيرات في معدلات الادخار ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية بين الثمانينات والتسعينات ١٦

٧ - مؤشرات الدين الخارجي للبلدان النامية، ١٩٩٠، ١٩٩٨- ٢٠٠٠ ..... ٢٠

٨ - نصيب أفريقيا من الصادرات والواردات العالمية، ١٩٨٠-١٩٩٩ ..... ٢٤

٩ - تكوين الصادرات من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٧ ..... ٢٤

١٠ - القدرة التنافسية والصادرات من المصنوعات، ١٩٨٥-١٩٩٨ ..... ٢٥

١١ - الأسعار ومعدلات التبادل التجاري العالمية بحسب فئة السلع الأساسية، ١٩٧٥-٢٠٠٠ ... ٣١

الرسوم البيانية

١ - مجموع صافي تدفقات رؤوس الأموال الداخلة ونصيب الفرد منها ١٧

٢ - معدلات التبادل التجاري لأفريقيا، ١٩٧٠-١٩٩٨ ..... ٢٩

٣ - معدلات التبادل التجاري العالمية لمجموعات مختارة من السلع الأولية مقابل المصنوعات، ١٩٩٣-٢٠٠٠ ..... ٣١

٤ - معدلات التبادل التجاري الأفريقية لمجموعة مختارة من السلع الأولية مقابل المصنوعات، ١٩٩٠-١٩٩٩ ..... ٣٢

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العام

ألف - مقدمة

يجدر التذكير بأن مجلس التجارة والتنمية ينظر، في دوراته السنوية، في تقرير موضوعي تقدمه أمانة الأونكتاد بشأن التنمية الأفريقية في سياق تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٥٥/١٨٢، أن يشرع الأونكتاد في تقديم مساهمة، في المجالات المشمولة بولايته، في العملية التحضيرية للاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. ويقدَّم هذا التقرير إلى كل من مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والأربعين والجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

ومن الأهداف ذات الأولوية لبرنامج العمل الجديد التعجيل في تحوّل الاقتصادات الأفريقية وتحقيق تكاملها وتنوعها ونموها من أجل الحد من سرعة تأثرها بالصدمات الخارجية وزيادة ديناميتها، وجعل عملية التنمية عملية داخلية، وتعزيز الاعتماد على الذات. ويعتبر برنامج العمل الجديد أن القارة الأفريقية تحتاج إلى تحقيق معدل نحو حقيقي لا يقل في متوسطه عن ٦ في المائة في السنة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والتنمية المنصفة، وزيادة الدخل والقضاء على شأفة الفقر. وينطوي البرنامج الجديد على التزامات ومساءلة متبادلة من قبل البلدان الأفريقية من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى.

وقد أجرت الجمعية العامة في عام ١٩٩٦ استعراضاً في منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، حيث تم الاعتراف بأن أغلبية البلدان الأفريقية قد شرعت في تنفيذ عملية تكيف هيكلي وفي إجراء طائفة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية. غير أن العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحرجة التي أفضت إلى اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد لا تزال قائمة، بما في ذلك ارتفاع مستوى الفقر وعدم بلوغ الأهداف والغايات الإنمائية الرئيسية.

ولا تزال البلدان الأفريقية، بوجه عام، تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية، وقد أفضت الخسائر المتكبدة على صعيد معدلات التبادل التجاري إلى تزايد تفاقم ضعف قدره هذه البلدان على الاستثمار في الهياكل الأساسية البشرية والمادية. وتعتبر المستويات الحالية للمدخرات الوطنية والاستثمار غير كافية لضمان حدوث عملية التراكم اللازمة لأفريقيا لكي تسير في طريق النمو المستدام. وعلى الرغم من الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي بأن يساعد أفريقيا في جهودها الرامية إلى تحقيق النمو المعجَّل، فإن الدعم

المقدم كان دون مستوى التوقعات. والواقع أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد سجَّلت اتجاه انخفاض مستمر إذ بلغت مستوى يقل عن ثلث المستويات المستهدفة المتفق عليها دولياً. يضاف إلى ذلك أنه بالرغم من الإجراءات التي اتُخذت مؤخراً من أجل خفض الديون الأفريقية، بما في ذلك المبادرة المعززة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون، فإن ثمة أدلة على تعذر التوصل إلى حل دائم لمشاكل الديون.

ويستعرض هذا التقرير تنمية أفريقيا في التسعينات ويحلل العقبات الداخلية والخارجية التي تعترض سبيل النمو المطرد والسريع في أفريقيا. وهو يتناول بالبحث جملة أمور منها خيارات السياسة العامة المتاحة لأغراض تعزيز النمو والتنمية في أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي، بما فيها هدف خفض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ على النحو المبَّين في إعلان الألفية. ويعتمد التقرير على البحوث السابقة التي أُجريت في إطار الأونكتاد بشأن التنمية الأفريقية، وكذلك على البحوث الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بالاستثمار والمدخرات والنمو والأداء التجاري ومعدات التبادل التجاري.

باء - الأداء الاقتصادي المسجل في الآونة الأخيرة

١ - نمو الناتج

سجلت أفريقيا ككل معدل نمو معتدلاً في الفترة من منتصف الستينات وحتى نهاية السبعينات. وفي حين أن متوسط معدل النمو كان أدنى بكثير من ذلك المعدل الذي سجله عدد قليل من اقتصادات شرقي آسيا، فقد كان مساوياً لمعدلات النمو التي حققها العديد من البلدان النامية في مناطق أخرى أو أنه قد تجاوزها. وبصفة خاصة، حدث تسارع ملحوظ في النمو في منطقة أفريقيا جنوبي الصحراء[1] خلال فترة السبعينات (الجدول ١)، وهو تسارع عززه ارتفاع أسعار السلع الأساسية؛ ووصل استثمار المعونة الأجنبية في العديد من بلدان المنطقة إلى مستوى تجاوز نسبة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وظلت فجوة المدخرات معتدلة نسبياً.

وقد سجَّل معدل النمو الاقتصادي تدهوراً سريعاً في أفريقيا جنوبي الصحراء في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، بينما كان تباطؤ النمو معتدلاً نسبياً في شمال أفريقيا. وخلافاً لما حدث في العديد من البلدان في المناطق النامية الأخرى التي استطاعت أن تعود إلى النمو بعد عقد الثمانينات الضائع، فقد استمرت حالة الركود والانخفاض في أفريقيا جنوبي الصحراء خلال النصف الأول من التسعينات، وذلك من جراء مجموعة من التطورات الخارجية المعاكسة والاختناقات الهيكلية والمؤسسية، والأخطاء على صعيد السياسة العامة،

وهو ما ورد بحثه بقدر من التفصيل في عمل سابق اضطلعت به أمانة الأونكتاد[٢]. وبالنظر إلى تردي الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية وما ترتب على ذلك من آثار انعكست في حدوث اضطرابات سياسية وأهلية، فقد أطلق المجتمع الدولي مبادرات مختلفة، من بينها برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، من أجل التصدي للمشاكل التي تواجهها بلدان المنطقة. وفي الوقت نفسه، أخذ عدد البلدان الأفريقية التي بدأت تعتمد برامج تكيف هيكلي بدعم من مؤسسات بريتون وودز يتزايد باطراد، وهي برامج تشتمل على التحرير السريع والواسع النطاق، ورفع الضوابط التنظيمية، وخصخصة النشاط الاقتصادي سعيا إلى إيجاد حل لمشكلة الركود والانحسار الاقتصاديين. ومع ذلك، وبالرغم من أن برامج التكيف الهيكلي ما برحت تطبق على نحو أكثر كثافة وتواتراً في أفريقيا منها في أي منطقة نامية أخرى، فإن جميع البلدان الأفريقية تقريباً لم تستطع أن تخرج من هذه البرامج بنجاح يفضي إلى تهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومطرد. وهذا لا ينطبق فقط على البلدان التي يقال إنها قصَّرت في تنفيذ برامج التثبيت والتكيف (ما يسمى بالبلدان غير المتكيفة أو السيئة التكيف)، بل إنه ينطبق أيضا على معظم البلدان الرئيسية الحسنة التكيف.

ولكن مشاعر التشاؤم الواسعة الانتشار إزاء آفاق التنمية الأفريقية قد تبددت إلى حد ما نتيجة لحدوث انتعاش اقتصادي واسع بدأ في منتصف التسعينات وسمح لمتوسط معدل نمو الدخل بأن يتجاوز معدل النمو السكاني على مدى أربع سنوات متتالية، مما أفضى إلى تحقيق مكاسب في دخل الفرد في مختلف أنحاء القارة لأول مرة منذ سنوات عديدة (الجدول ٢). بل إن أداء أفريقيا جنوبي الصحراء كان أقوى باستثناء نيجيريا حيث ظل معدل النمو دون متوسط معدلات نمو البلدان الأخرى في المنطقة. كما أن جمهورية جنوب أفريقيا قد سجلت أيضاً أداءً ضعيفاً نسبياً، وبخاصة قبيل نهاية العقد. وقد بلغ معدل النمو في جمهورية جنوب أفريقيا ونيجيريا معاً، وهما البلدان اللذان يشكل ناتجهما المحلي الإجمالي نحو ٥٠ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للقارة باستثناء شمال أفريقيا، قرابة ٢,٢ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، بينما سجلت بقية بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء معدل نمو معتدلاً قدره ٤,٢ في المائة في السنة خلال الفترة نفسها. ومع ذلك، فقد حدث تباطؤ عام في نهاية العقد في شتى أنحاء المنطقة، بما فيها شمال أفريقيا، ويبدو أن هذا التباطؤ قد استمر خلال عام ٢٠٠٠ عندما انخفض معدل النمو في أفريقيا جنوبي الصحراء إلى ٢,٧ في المائة، مجارياً بالكاد معدل نمو السكان[٣].

وعلى الرغم من الانتعاش الذي سُجِّل مؤخراً، وصل دخل الفرد في أفريقيا جنوبي الصحراء في مطلع القرن الجديد إلى مستوى يقل بما نسبته ١٠ في المائة عن المستوى المسجل في عام ١٩٨٠، بل إن الفجوة تبدو أوسع من ذلك مقارنة بالمستوى الذي سُجِّل قبل ثلاثة

عقود. ولا يزال معدل النمو الاقتصادي أدنى بكثير من المستوى المستهدف لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات وقدره ٦ في المائة في السنة. وفي المنطقة ككل، لم يبلغ هذا المستوى المستهدف خلال العقد الماضي إلا بلدان اثنان هما موزامبيق وأوغندا. وتشير التقديرات إلى أن معدلات النمو اللازمة لبلوغ الهدف الأحدث المتمثل في خفض مستوى الفقر في أفريقيا بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ هي معدلات أعلى حتى من المستوى المستهدف في برنامج الأمم المتحدة الجديد وقدره ٦ في المائة. واستناداً إلى الاتجاهات الحديثة، يبدو من غير المحتمل بلوغ هذه المستويات المستهدفة[٤].

الجدول ١

متوسط النمو السنوي للدخل المحلي الإجمالي في أفريقيا، ١٩٦٥-١٩٩٩

(نسب مئوية)

	١٩٦٥-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩
أفريقيا	٤,٥	٤,٢	٢,٥	٢,٣	٠,٩	٣,٥
شمال أفريقيا	٥,٣	٦,٧	٤,٢	٣,١	٢,١	٤,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢,٤	٤,٠	٢,١	٢,٤	٠,٨	٣,٩
شاملة جنوب أفريقيا	٤,٢	٣,٣	١,٧	٢,٠	٠,٤	٣,٢
بدون نيجيريا	٣,٥	٣,٩	٢,٥	٢,٣	٠,٣	٤,٢

المصدر: للفترة ١٩٨٠-١٩٩٩: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠١.

للفترة ١٩٦٥-١٩٧٩: بيانات البنك الدولي حسبما وردت في التقرير السنوي ٢٠٠٠/٢٠٠١، الائتلاف العالمي لصالح أفريقيا.

الجدول ٢

المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، ١٩٩٠-١٩٩٩

(نسب مئوية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
شمال أفريقيا	٣,٤	٢,٠	٢,٠	٠,٥	٣,٩	١,٥	٦,٥	٢,٦	٥,٦	٣,٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢,٥	١,٨	-٠,٣	٠,٠	٠,٩	٤,٣	٥,٣	٣,٨	٣,٢	٢,٧
شاملة جنوب أفريقيا	١,١	٠,٤	-١,٢	٠,٦	٢,١	٣,٧	٤,٧	٣,٢	٢,٠	٢,٠
بدون جنوب أفريقيا ونيجيريا	١,٤	١,٢	-١,٠	-٠,٥	١,١	٤,٧	٥,٥	٤,١	٣,٧	٣,١

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠١، واشنطن العاصمة.

ملاحظة: حُسبت معدلات النمو من المجاميع الكلية الإقليمية للناتج المحلي الإجمالي بالدولارات الثابتة (١٩٩٥).

٢ - التطورات القطاعية

لقد انخفض معدل النمو الصناعي إلى ما دون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوبي الصحراء منذ عام ١٩٨٠. فبالاستناد إلى متوسطي فترتي الستينات والسبعينات، يتبين أن مرونة القيمة المضافة الصناعية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ١,١٠ و١,٠٣ خلال الفترتين المذكورتين، على التوالي، ولكنها انخفضت إلى ٠,٧٥ في الثمانينات وإلى ٠,٦٥ في التسعينات. وهذا يشكل تحولاً هاماً عن التشديد على عملية التصنيع المرتبطة بما شهدته العقود السابقة من "تحيز حضري" كان موضع الكثير من الانتقادات. ويبدو أن التحوّل عن التصنيع، في بعض البلدان الأفريقية على الأقل، كان مرتبطاً بتحرير التجارة وتراجع نشاط المؤسسات المملوكة للدولة التي تشكل، في بلدان كثيرة، القطاع الرئيسي للصناعات الكبيرة. ويبدو من واقع الحال أن النمو الصناعي في أفريقيا جنوبي الصحراء قد أصبح يعتمد اعتماداً متزايداً على النمو الزراعي إما من خلال الروابط الخلفية أو من خلال الطلب الذي منشؤه سكان الأرياف[٥].

ولقد كانت الزراعة دائماً قطاعاً بالغ الأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي الأفريقي. وفي فترة التسعينات، بلغ متوسط معدلات النمو الزراعي السنوية لأفريقيا وأفريقيا جنوبي الصحراء وشمال أفريقيا ٢,٦ و٢,٥ و٢,٨ في المائة على التوالي (الجدول ٣). وفي حين أن معدل نمو الناتج الزراعي كان أدنى بقليل من معدل نمو السكان في أفريقيا جنوبي الصحراء (٢,٦ في المائة في السنة)، فقد تجاوز بهامش كبير معدل نمو السكان في شمال أفريقيا (١,٦ في المائة في السنة)، مما يفضي إلى حدوث زيادة كبيرة في معدل الناتج الزراعي للفرد. ومن جهة ثانية، انخفض معدل إنتاج الحبوب إلى ما دون معدل النمو السكاني في كل من أفريقيا جنوبي الصحراء وشمال أفريقيا.

الجدول ٣

الإنتاج الإجمالي للمزروعات والحبوب، ١٩٩٢-٢٠٠٠

(أرقام قياسية، ١٩٨٩-١٩٩١ = ١٠٠)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
أفريقيا									
مزروعات	١٠٤,٢	١٠٧,١	١٠٩,٧	١١٢,٨	١٢٤,٠	١٢٢,١	١٢٦,٨	١٢٩,٢	١٢٨,٨
حبوب	٩٨,٠	١٠١,٦	١١٠,٢	١٠٥,٥	١٢٩,٣	١١٥,١	١٢٣,٥	١٢١,٠	١١٨,٠
شمال أفريقيا									
مزروعات	١٠٥,٣	١٠٧,١	١٠٦,٦	١٠٥,١	١٣٢,٣	١٢٠,٧	١٢٩,٣	١٣٢,٩	١٣٠,٨
حبوب	١٠٥,١	٨٦,١	٩٤,٢	٨٢,٥	١٥٥,٥	٨٩,٠	١٢٢,٨	١٠٦,٥	٩٤,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى									
مزروعات	١٠٤,٢	١٠٧,٤	١١٠,٤	١١٥,٠	١٢١,٥	١٢٢,٠	١٢٥,٨	١٢٨,٠	١٢٧,٩
حبوب	٩٨,٤	١٠٦,١	١٠٩,٩	١١٢,٠	١٢٣,٤	١١٩,٣	١٢٣,٢	١٢٣,٠	١٢٢,٠

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT). والأرقام القياسية للمزروعات والحبوب في شمال أفريقيا هي مجاميع كلية مرجحة للبيانات القطرية.

وتدل الأرقام الواردة في الجدول ٤ على أن هناك تفاوتاً واسعاً فيما بين البلدان فيما يتعلق بالنمو الزراعي. فبينما سجل ٣٠ بلدا انخفاضات في معدل الناتج الزراعي للفرد بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، حدثت زيادات معتدلة (أي أقل من ١ في المائة في السنة) في ١٠ بلدان وسُجِّلت زيادات تفوق ١ في المائة في السنة في ١٢ بلداً[٦]. وقد كان لأحوال الطقس المواتية في معظم بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء من عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٨ (باستثناء عام ١٩٩٧) مساهمة ذات شأن في النمو الزراعي الذي بلغ في متوسطة ٣,٩ في المائة في السنة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦، و٣,١ في المائة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨. وسجلت مصر معدل نمو زراعي بلغ في متوسطة ٤,٢ في المائة خلال الفترة نفسها، بينما شهد عام ١٩٩٦ أعلى معدل نمو في منطقة شمال أفريقيا ككل.

ويظهر أن هناك علاقة ضعيفة جداً بين إصلاحات السياسة الزراعية ونمو الناتج. ويبدو أن رفع الضوابط التنظيمية للأسواق الزراعية قد أخفق في إحداث الاستجابات المتوقعة على صعيد العرض في معظم البلدان[٧]. وقد كانت الزيادات في الناتج الزراعي في منتصف التسعينات مرتبطة بتحسن معدلات التبادل التجاري التي كان لها أيضاً دور رئيسي في التعجيل في النمو الإجمالي في النصف الثاني من التسعينات. ولكن الأداء الزراعي تدهور بصورة عامة من جراء أحوال الطقس غير المواتية بحلول نهاية العقد وكذلك من جراء تردي معدلات التبادل التجاري بعد عام ١٩٩٧. وأصبح الوضع الحالي محفوفاً بالمخاطر مرة أخرى، وبخاصة فيما يتصل بالمحاصيل الغذائية. وقد أدت حالات الجفاف والفيضانات التي استمرت لفترات طويلة في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ إلى تبديد مشاعر التفاؤل وإثارة الشكوك حول مدى استدامة ارتفاع مردود المحاصيل، وأسفرت عن انخفاض الناتج الزراعي في القارة، وبخاصة إنتاج الحبوب، إلى مستوى أدنى بكثير. وتعتبر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن انخفاض الأسعار في وقت الزرع يشكل عاملاً آخر من العوامل التي تكمن خلف انخفاض إنتاج الحبوب، وقد حذرت منظمة الأغذية والزراعة المجتمع الدولي من أن ٢٨ مليون أفريقي يواجهون حالات نقص شديد في الأغذية في عام ٢٠٠١[٨].

الجدول ٤

توزيع النمو الزراعي في أفريقيا، ١٩٩٠-٢٠٠٠

	عدد البلدان التي كان نمو الإنتاج الزراعي فيها			
	سلبيا	إيجابيا، لكن نصيب الفرد منه سلبي	إيجابيا، يقل نصيب الفرد منه عن واحد في المائة	يزيد نصيب الفرد منه على واحد في المائة
أفريقيا	١٢	١٩	١٠	١٢
شمال أفريقيا	١	صفر	٢	٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (شاملة جنوب أفريقيا)	١١	١٩	٨	١٠

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT).

وقد دل معدل النمو المعتدل المسجل في قطاع الزراعة وضعف أداء قطاع الصناعة على أن قدراً كبيراً من النمو الذي سجلته أفريقيا في العقد الماضي قد نشأ عن قطاع الخدمات. وبمقارنة عام ١٩٩٧ مع عام ١٩٨٠، يتبين أن نصيب الخدمات ضمن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من ٣٨,٧ إلى ٤٨,٦ في المائة حيث انخفض نصيب قطاعي الزراعة والصناعة من ٢٢,٣ إلى ١٩,٥ في المائة ومن ٣٩ إلى ٣١,٩ في المائة، على التوالي[٩] وهذا الانخفاض الحاد في نصيب الصناعة في مرحلة مبكرة من عملية التصنيع والتنمية يدل على أن عملية النمو في المنطقة هشة إلى حد بعيد.

جيم - العوامل المؤثرة في إمكانيات النمو

ليس من الممكن تحقيق عملية نمو بدون تراكم رأسمالي. ولئن كان من الممكن تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية من خلال استخدام الموارد القائمة استخداماً أكثر كثافة وكفاءة، فإن مثل هذه المكاسب ستكون غير متكررة ومن المستبعد أن تفضي إلى تحقيق نمو سريع ومطرد ما لم تترجم إلى استثمار في الطاقة الإنتاجية، بما في ذلك الهياكل الأساسية المادية والبشرية[١٠]. أما الصعوبات المواجهة في زيادة المدخرات المحلية من أجل دعم التراكم الرأسمالي السريع والنمو في الاقتصادات المنخفضة الدخل غير القادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان فهي صعوبات معروفة تماماً. وفي حين أن السياسات المناسبة يمكن أن تساعد في رفع معدل المدخرات حالما يبدأ تحقيق النمو المطرد، فليس من الممكن توقع حدوث زيادات كبيرة في المدخرات المحلية في مثل هذه البلدان كشرط مسبق للتعجيل في وتيرة الاستثمار والنمو.

كما أن مشكلة نقص الموارد اللازمة لأغراض التراكم والنمو تزداد تفاقماً في أفريقيا من جراء الحركات السلبية لمعدلات التبادل التجاري التي ظلت القارة تعاني منها في العقدين الماضيين. فالانخفاضات في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية، وبخاصة أسعار السلع الأساسية الزراعية، وفي معدلات التبادل التجاري لا تؤدي فقط إلى هدر الموارد اللازمة للاستثمار والنمو، بل إنها تشكل أيضاً مثبطات لتراكم رأس المال الخاص، ولا سيما في الحالات التي أفضى فيها التدخل الحكومي في مجالس تسعير وتسويق المنتجات الزراعية وأصبح فيها المنتجون يواجهون انخفاضاً مستمراً في الأسعار الحقيقية. وفي ظل هذه الأوضاع، يتوقف تحقيق النمو السريع والمطرد على مدى توافر التمويل الخارجي، لا من أجل التعويض عن استنزاف الموارد الناشئ عن الخسارات المتكبدة في معدلات التبادل التجاري فحسب وإنما أيضاً من أجل تكملة المدخرات المحلية. وبالنظر إلى أن التدفقات الرأسمالية الخاصة، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، تتخلف عن مواكبة النمو الاقتصادي بدلاً من أن تقوده، فسيتعين أن يعتمد

مثل هذا التمويل على المصادر الرسمية[11]. وفي هذا الصدد أيضاً، يبدو أن الاتجاه الذي ظهر مؤخراً ليس مشجعاً جداً، لا لأن المنطقة لم تتمكن من المشاركة في استعادة التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية التي كانت قد بدأت في أوائل التسعينات فحسب، بل لأنها قد واجهت أيضاً ركوداً أو انخفاضاً في مستوى التمويل الرسمي.

وما من شك في أنه، حتى في ظل بيئة تجارية ومالية خارجية مواتية، سيلزم بذل قدر كبير من الجهود المحلية على صعيد السياسة العامة من أجل ضمان أن تصبح الاقتصادات بصورة تدريجية اقتصادات تعتمد على ذاتها في تحقيق النمو السريع. وتدل تجارب النمو الناجحة في شرقي آسيا على أنه إذا كان للمدخرات الأجنبية دور هام في المراحل الأولى من عملية تراكم رأس المال، فإن معدلات الاستثمار العالية اللاحقة ينبغي أن تعزز من خلال ارتفاع مستوى المدخرات المحلية. وهنا أيضاً، تؤدي الأسواق الأجنبية دوراً حاسماً في هذه العملية. فنمو الصادرات يدعم الاستثمار لأنه يساعد في تأمين العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا المتقدمة. والاستثمار الجديد يدعم الصادرات من خلال توفير الأساس اللازم لنمو الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، ومن خلال السماح بتحويل الإنتاج نحو المنتجات التي تتميز بمرونة دخل عالية، مما يساعد في تجنب تكبد خسائر في معدلات التبادل التجاري. وبذلك فإن تجارب التصنيع والنمو الناجحة تتعزز من خلال ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والتصدير.

وفي حين أن البلدان الأفريقية قد شهدت في الماضي زيادات كبيرة في معدلات الاستثمار والنمو، فإنها لم تتمكن عموماً من إقامة علامة مثلى بين الاستثمار والادخار والتصدير[12]. فالزيادات في معدلات النمو التي سجلت في منطقة أفريقيا جنوبي الصحراء بعد الحقبة الاستعمارية، حسبما ذكر أعلاه، قد أعقبتها في أحيان كثيرة جداً انخفاضات واسعة الانتشار على صعيد الاستثمار بدلاً من أن تترجم إلى عملية نمو مثلى من خلال تحقيق زيادات مكملة في المدخرات المحلية والصادرات. ويتبين من خلال إلقاء نظرة فاحصة على الاتجاهات والأنماط الحديثة في مجالات الاستثمار والمدخرات والتجارة الخارجية والتمويل أن التشكيل الحالي للعوامل المحلية والخارجية لا يزال بعيداً أيضاً عن توفير محفزات للنمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي يعزز بعضها بعضاً.

١ - الاستثمار والمدخرات: الاتجاهات والأنماط

سجلت نسبة المدخرات المحلية وكذلك نسبة الاستثمار، في القارة ككل، انخفاضاً كبيراً في فترة الثمانينات مقارنة بفترة السبعينات، ولم يكن الانتعاش الذي سُجّل في النصف الأخير من فترة التسعينات قوياً بما فيه الكفاية لاستعادة المستويات التي سجلت خلال

النصف الأخير من السبعينات (الجدول ٥). فالواقع أن معدلات كل من الادخار والاستثمار التي سجلت في فترة التسعينات هي أدنى من المستويات التي سجلت في السنوات الصعبة من فترة الثمانينات.

الجدول ٥

الاستثمار والادخار في أفريقيا، ١٩٧٥-١٩٩٩

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٩
أفريقيا							
الاستثمار	٢٦,١	٢٣,٦	٢٠,٢	١٨,٧	١٩,٦	٢١,٩	١٩,١
الادخار	٢٣,٩	٢٢,٥	١٩,١	١٧,٣	١٧,٦	٢٠,٨	١٧,٥
شمال أفريقيا							
الاستثمار	٣٣,٧	٣١,٣	٢٨,٥	٢٥,٤	٢٢,٥	٣٠,٠	٢٣,٩
الادخار	٣٠,٤	٣١,٥	٢٣,٨	٢١,٦	١٩,٥	٢٢,٧	٢٠,٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى							
الاستثمار	٢٣.١	١٧,٧	١٦,٠	١٧,٤	١٩,١	١٦,٩	١٨,٢
الادخار	١٩,٣	١٣,٦	١٣,٧	١٣,٨	١٥,٣	١٣,٦	١٤,٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (شاملةً جنوب أفريقيا)							
الاستثمار	٢٢,٢	١٩,٥	١٥,٧	١٥,٥	١٨,٠	١٧,٦	١٦,٧
الادخار	٢٠,٦	١٧,٦	١٦,٥	١٥,٣	١٦,٥	١٧,١	١٥,٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بدون نيجيريا)							
الاستثمار	٢١,٠	١٧,٤	١٦,٣	١٦,٧	١٨,٩	١٦,٨	١٧.٨
الادخار	١٥,٨	١١,٢	١٣,٠	١١,٦	١٣,١	١٢,١	١٢,٣

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠١، قرص مدمج بذاكرة مقروءة فقط.

ولقد تأثر هذا الاتجاه إلى حد بعيد بالانخفاضات الحادة التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا وجمهورية جنوب أفريقيا. ففي المنطقة السابقة، تدل معدلات الاستثمار والادخار على حدوث انخفاضات تكاد تكون مستمرة منذ السبعينات؛ وبصفة خاصة، شهدت نسبة الاستثمار انخفاضاً حاداً من مستوى يزيد عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي في أواخر السبعينات إلى أقل من ربع في أواخر التسعينات. وهذا التدهور في نسب الادخار والاستثمار منذ السبعينات يصل إلى مستوى أعلى في بقية بلدان المنطقة مجتمعة (أي أفريقيا جنوب الصحراء بالإضافة إلى جمهورية جنوب أفريقيا) منه في أفريقيا جنوبي الصحراء وحدها. ففي حالة أفريقيا جنوبي الصحراء، سجلت معدلات الادخار والاستثمار انخفاضات حادة خلال فترة الثمانينات، وبينما سجل معدل الاستثمار انتعاشاً معتدلاً في التسعينات، فإن معدل الادخار

ظل متخلفاً إلى حد بعيد، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين المدخرات والاستثمار وإلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي. يضاف إلى ذلك أنه حتى عند المستويات التي سُجّلت بحلول نهاية التسعينات، كانت معدلات تراكم رأس المالي والمدخرات في أفريقيا جنوبي الصحراء أدنى بكثير من المستويات التي تم بلوغها قبل عقدين، وأدنى بكثير من المستويات اللازمة لبلوغ معدل النمو المستهدف وقدره ٦ في المائة.

وهناك تفاوتات كبيرة فيما بين بلدان المنطقة فيما يتعلق بتطور معدلات الادخار والاستثمار والنمو فيها. ويصنف الجدولان ٦(أ) و٦(ب) البلدان بحسب التغيرات في متوسط معدلات نموها ونسب الادخار والاستثمار بين فترتي الثمانينات والتسعينات. ويتبين أن عدد البلدان التي سجلت أفضل وأسوأ أداء خلال فترة التسعينات من حيث معدلات الادخار والنمو متساوٍ تقريباً. ومن جهة ثانية، تدل معدلات الاستثمار على حدوث انخفاضات في ٢٣ بلداً وزيادات في ١٦ بلداً فقط. وتظهر صورة مواتية بدرجة أكبر من خلال إجراء مقارنة بين النصف الأول والنصف الثاني من التسعينات، حيث سجل ٢٩ بلداً من أصل ٣٩ بلداً معدلات نمو أعلى في الناتج المحلي الإجمالي في النصف الثاني. غير أن هذا التسارع في النمو ليس مصحوباً بتحسن واسع الانتشار بالقدر نفسه في معدلات الاستثمار والادخار؛ إذ يبلغ عدد البلدان التي حققت معدلات استثمار وادخار أعلى في النصف الثاني من التسعينات ١٨ و٢٠ بلداً على التوالي، مقارنة بـ ٢١ و١٩ بلداً سجلت انخفاضاً في معدلي الاستثمار والادخار، على التوالي.

ومن خلال إجراء دراسة أدق للجدولين ٦(أ) و٦(ب)، يتبين وجود تشكيلات مختلفة لمعدلات الادخار والاستثمار والنمو، مع ما يترتب على ذلك من آثار مختلفة بالنسبة لإمكانيات النمو:

- يُظهر عدد قليل من البلدان وجود عملية تراكم مثلى تجمع بين معدلات نمو أسرع ومعدلات ادخار مرتفعة. وتشتمل هذه المجموعة من البلدان على موزامبيق وأوغندا وغانا ومالي ونيجيريا، حيث يسجل تسارع كبير جداً في معدل النمو يتجاوز نقطتين مئويتين في السنة. وهناك مجموعة أخرى من البلدان تضم مدغشقر وجمهورية أفريقيا الوسطى وبنن تندرج ضمن هذه الفئة أيضاً ولكن مع تسجيل تحسن معتدل في النمو. وفي أغلبية البلدان المندرجة ضمن هذه المجموعة، يتجاوز الانتعاش المسجل في معدلات الاستثمار الزيادات المحققة في معدلات الادخار، مما يدل على ارتفاع مستويات العجز الخارجي وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي.
- وهناك مجموعة ثانية تجمع بين ارتفاع معدلات الاستثمار والنمو وانخفاض معدلات الادخار: حيث سجلت ناميبيا تحسناً قوياً في النمو بينما سجلت سيشيل تحسناً

معتدلاً. ومن الواضح أن مثل هذه العملية ليست مستدامة ما دامت هناك حدود للتمويل الخارجي اللازم لسد الفجوة في المدخرات المحلية.

- وهناك عدد من البلدان التي تجمع بين ارتفاع معدلات النمو وانخفاض نسب الاستثمار بينما تسجل معدلات الادخار زيادة أو انخفاضاً. وهذه البلدان تشمل النيجر وكوت ديفوار وغابون وجنوب أفريقيا وتوغو وملاوي وموريتانيا وتونس، حيث تظهر البلدان الثلاثة الأولى تحسناً قوياً في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي. ومن الواضح أن مثل هذا النمو ناشئ عن استخدام الموارد القائمة استخداماً أفضل أو أكمل، ولكنه من غير الممكن المحافظة على هذا النمو ما لم يترجم إلى زيادة في الاستثمار.

- وهناك مجموعة من البلدان سجلت معدلات نمو منخفضة بالرغم من ارتفاع نسب الاستثمار (زمبابوي وبوركينا فاصو وتشاد). وفي حين أن هذا يرجع في أحيان كثيرة إلى حدوث زيادات في نسب رأس المال - الناتج وارتفاع مستوى انعدام الكفاءة والتراكم المسرف[١٣]، فإنه يمكن أن يعكس أيضاً استمرار تشديد السياسة العامة على عملية التراكم رغم استخدام الطاقة الانتاجية القائمة استخداماً ناقصاً بسبب قيود موازين المدفوعات أو قيود الطلب. وقد كانت هذه الظاهرة واسعة الانتشار إلى حد بعيد في فترة الثمانينات عندما كانت المعونة الخارجية تتاح لأغراض الاستثمار لا لأغراض دعم موازين المدفوعات بصورة عامة.

- وأخيراً، هناك عدد كبير من البلدان التي تجمع بين انخفاض معدلات النمو وتدني نسب الاستثمار. وقد سجل بعض هذه البلدان معدلات نمو واستثمار عالية نسبياً في فترة الثمانينات؛ وبالرغم من التباطؤ الذي حدث في وقت لاحق، فقد حققت هذه البلدان معدلات نمو ايجابية في دخل الفرد في التسعينات (بوتسوانا ومصر والمغرب)[١٤]. وقد دل التباطؤ في عملية التراكم، في بلدان أخرى، على حدوث ركود أو انخفاض في مستويات دخل الفرد (الجزائر وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وبوروندي ورواندا وزامبيا وجزر القمر وغينيا - بيساو وسوازيلند والكونغو)[١٥]. كما أن معظم هذه البلدان الأخيرة قد سجلت أيضاً انخفاضات في معدلات الادخار.

وهكذا فإن الاتجاهات الحديثة فيما يتصل بمعدلات الاستثمار والادخار في أفريقيا جنوبي الصحراء تدل على أن أغلبية كبيرة من بلدان المنطقة لم تتمكن من الانتقال إلى مسار نمو مستدام وأكثر سرعة بالرغم من التحسن المسجل في مجمل أدائها على صعيد النمو في فترة التسعينات. ومن بين البلدان الـ ٣٩ المدرجة في الجدولين ٦(أ) و٦(ب)، استطاعت خمسة بلدان فقط أن تجمع بين تسارع كبير في معدل النمو وارتفاع في معدلات الاستثمار والادخار في فترة التسعينات مقارنة بفترة الثمانينات. أما البلدان المتبقية فتظهر ركوداً في

معدلات التراكم والنمو أو ارتفاعاً غير متكرر في معدل النمو لا يعززه ارتفاع في معدلات الاستثمار و/أو المدخرات.

٢ - التمويل والدين الخارجيان

شدد المجتمع الدولي مرارا على دور التمويل الخارجي في سد فجوة الموارد في أفريقيا ورفع مستويات الاستثمار لتحقيق مختلف الأهداف المحددة فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي وتخفيف الفقر، بما في ذلك هدف النمو الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٦ في المائة في السنة. على أنه في الوقت الذي اتجهت فيه الفجوة بين مستوى الاستثمار المطلوب والموارد المحلية المتاحة إلى الاتساع خلال العقدين الماضيين، سجل إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الصافية الداخلة إلى المنطقة ركوداً أو انخفاضاً.

الجدول ٦ ألف

التغيرات في معدلات الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية بين الثمانينات والتسعينات

(نقاط مئوية)

		تراجع في معدلات الاستثمار بنسبة			تحسن في معدلات الاستثمار بنسبة		
		تزيد على ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	تتراوح بين ٢ و٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	تقل عن ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	تقل عن ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	تتراوح بين ٢ و٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	تزيد على ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي
ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة	تزيد على أربع نقاط مئوية						أوغندا موزامبيق
	تتراوح بين نقطتين مئويتين وأربع نقاط مئوية	غابون النيجر كوت ديفوار				نامبيا نيجيريا	غانا مالي
	تقل عن نقطتين مئويتين	جنوب أفريقيا موريتانيا	توغو	تونس ملاوي	جمهورية أفريقيا الوسطى مدغشقر بنن		موريشيوس السنغال سيشل
انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة	تقل عن نقطتين مئويتين	الجزائر مصر	كينيا المغرب زامبيا		غامبيا	زمبابوي	بوركينا فاصو
	تتراوح بين نقطتين مئويتين وأربع نقاط مئوية	جزر القمر غينيا بيساو		سوازيلند			
	تزيد على أربع نقاط مئوية	جمهورية الكونغو الديمقراطية بوروندي سيراليون الكاميرون	بوتسوانا جمهورية الكونغو	رواندا			تشاد

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠١، واشنطن العاصمة.

الجدول ٦ باء

التغيرات في معدلات الادخار ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية بين الثمانينات والتسعينات

(نقاط مئوية)

		تراجع في معدلات الادخار بنسبة			تحسن في معدلات الادخار بنسبة		
		تزيد على ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	تتراوح بين ٢ و٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	تقل عن ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	تقل عن ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	تتراوح بين ٢ و٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	تزيد على ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي
ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة	تزيد على أربع نقاط مئوية				أوغندا	موزامبيق	
	تتراوح بين نقطتين مئويتين وأربع نقاط مئوية	النيجر	غابون كوت ديفوار	ناميبيا		غانا	نيجيريا مالي
	تقل عن نقطتين مئويتين	توغو جنوب أفريقيا ملاوي		سيشل	مدغشقر تونس	موريشيوس	جمهورية أفريقيا الوسطى السنغال بنن موريتانيا
انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة	تقل عن نقطتين مئويتين	الجزائر زامبيا	كينيا مصر	غامبيا	المغرب زمبابوي		بوركينا فاصو
	تتراوح بين نقطتين مئويتين وأربع نقاط مئوية				جزر القمر	غينيا بيساو	سوازيلند
	تزيد على أربع نقاط مئوية	بوروندي بوتسوانا رواندا الكاميرون	جمهورية الكونغو الديمقراطية سيراليون			جمهورية الكونغو	تشاد

المصدر: انظر الجدول ٦ ألف.

وبخلاف الحالة في الكثير من البلدان النامية التي شهدت انخفاضات حادة في تدفقات رؤوس الأموال في الثمانينات نتيجة تخفيض الإقراض المصرفي تخفيضا كبيرا، سجل إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الصافية الداخلة إلى أفريقيا جنوبي الصحراء، كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، زيادة متواضعة في الثمانينات مقارنة بالسبعينات، ولكن هذه التدفقات هبطت إلى حد ما في التسعينات. وباستبعاد نيجيريا، كان إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الصافية الداخلة أدنى في التسعينات مما كان عليه في السبعينات[١٦]. بل ويظهر الانخفاض بوضوح أكبر عندما يتم التعبير عن تدفقات رؤوس الأموال للفرد الواحد أو بالقيمة الحقيقية (أي بأطر القيم الجارية بمؤشر أسعار الواردات من أجل التعبير عن القوة الشرائية للسلع الأجنبية). ففيما يتعلق بالتدفقات بالنسبة للفرد الواحد، بلغت تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى أفريقيا جنوبي الصحراء مستوى ذروة في عام ١٩٨١، وتقلبت حول اتجاه تنازلي حتى عام ١٩٩٠ ثم أخذت بعد ذلك تنخفض انخفاضاً شبه متواصل (الرسم البياني ١).

وفيما يتعلق بالقيمة الحقيقية، يظهر هذا الانخفاض على نحو أوضح؛ إذ بحلول عام ٢٠٠٠، كانت تدفقات رؤوس الأموال الحقيقية بالنسبة للفرد الواحد أقل من ثلث المستوى الذي كان قد تم بلوغه قبل ذلك بعقدين. وهبط نصيب أفريقيا جنوبي الصحراء من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى البلدان النامية ليصل إلى مجرد ١٠ في المائة في التسعينات بعدما كان يزيد على ٢٠ في المائة في الثمانينات.

وفي التسعينات، كانت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة، كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، تسير في اتجاه تنازلي في كل من أفريقيا جنوبي الصحراء وشمال أفريقيا، وذلك بالرغم من الجهود التي بذلت لجذب رؤوس الأموال هذه، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي حين بلغت نسبة هذه التدفقات ما متوسطه أكثر من ٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للأسواق الناشئة، فقد ظلت أقل من ٢ في المائة في أفريقيا جنوبي الصحراء. ويتألف جزء كبير من هذه التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد قليل من البلدان الغنية بالنفط والمعادن، وإن كان عدد من بلدان شمال أفريقيا قد تلقت تدفقات في شكل استثمارات في حوافظ الأوراق المالية.

الرسم البياني ١

مجموع صافي تدفقات رؤوس الأموال الداخلة ونصيب الفرد منها

(أرقام قياسية، ١٩٧٥ = ١٠٠)

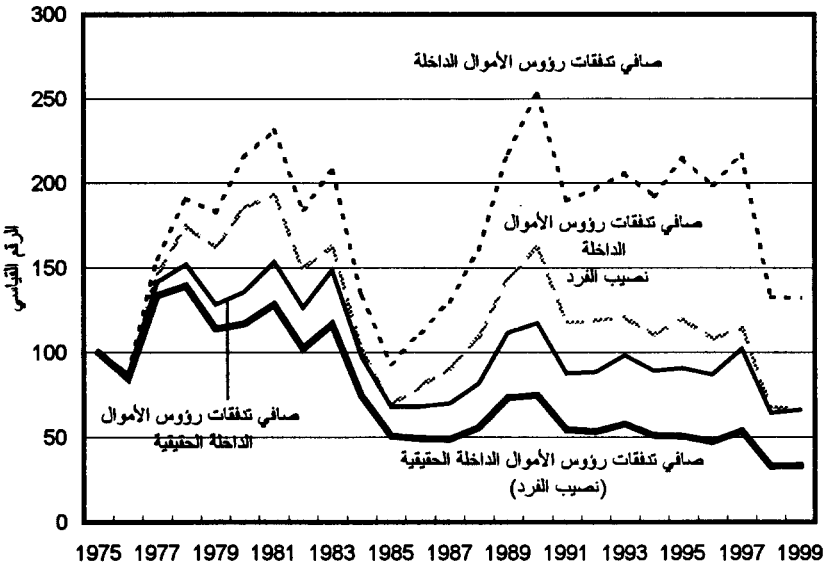

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية ٢٠٠١، واشنطن، العاصمة.

وارتفع إجمالي التدفقات الرسمية الداخلة، كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، في أفريقيا جنوبي الصحراء خلال الثمانينات. وكانت هذه التدفقات أعلى مرة أخرى في التسعينات، ولكن الزيادة لم تحدث إلا في النصف الأول من العقد، حيث سجلت المنح التي قدمت في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة. وبعد عام ١٩٩٤، هبط إجمالي التدفقات الرسمية الداخلة هبوطا شديدا كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي مع انخفاض المنح المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. وسجل الإقراض المتعدد الأطراف، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، زيادة طفيفة في الثمانينات ولكنه ركد بعد ذلك، في حين انخفض الإقراض الثنائي طوال عقد التسعينات. وازدادت التدفقات الرسمية الداخلة بالنسبة للفرد الواحد في أفريقيا جنوبي الصحراء سواء بالقيمة الاسمية أو الحقيقية في النصف الثاني من الثمانينات، ولكنها هبطت هبوطا شبه متواصل خلال عقد التسعينات. وفيما يتعلق بالتدفقات بالنسبة للفرد الواحد، كانت التدفقات الرسمية الحقيقية في نهاية العقد الماضي أقل من نصف التدفقات في أوائل الثمانينات.

وتعكس هذه الاتجاهات جزئيا الانخفاض الإجمالي في التدفقات الرسمية إلى البلدان النامية. ووفقا لآخر إحصاءات أصدرها البنك الدولي[١٧]، هبطت هذه التدفقات إلى البلدان النامية ككل (باستبعاد المنح المقدمة في إطار التعاون التقني) من أكثر من ٥٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى أقل من ٣٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وفي حين ظلت المنح المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية ثابتة نسبيا بمبلغ ناهز ٤٠ مليار دولار، انخفضت القروض الرسمية من ٢٧ مليار دولار إلى نحو ٩ مليارات دولار. وانخفض متوسط نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي في بلدان لجنة المساعدة الإنمائية انخفاضا شديدا من ٠,٣٣ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٤ في المائة في عام ١٩٩٩، وبحلول نهاية العقد، كانت هولندا البلد الوحيد الذي بلغ هدف الـ ٠,٧ في المائة. واشتدت حدة انخفاض تدفقات المعونة لأفريقيا جنوبي الصحراء؛ إذ هبط نصيبها من إجمالي تدفقات المعونة إلى البلدان النامية من أكثر من ٣٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٢٧ في المائة في نهاية العقد، مع تزايد نسبة التدفقات الموجهة إلى أوروبا وآسيا الوسطى.

وكما حدث في كثير من البلدان النامية الأخرى، فإن موازنة المعاملات المالية، مثل تدفقات رؤوس الأموال الصافية التي أخرجها المقيمون وتراكم الاحتياطيات المفرطة كضمان من ضغوط المضاربة على العملة قد امتصت، في أفريقيا أيضا، نسبة متزايدة من صافي تدفقات رؤوس الأموال التي أدخلها غير المقيمين، وذلك بدلا من أن تستخدم في تمويل الواردات. وتشير تقديرات وضعتها أمانة الأونكتاد لعقد التسعينات إلى أن نسبة ٦٢ في المائة فقط من صافي تدفقات رؤوس الأموال الداخلة تستخدم لتمويل الحساب الجاري[١٨]. وهذا

يعني أن احتياجات التمويل الخارجي تتعدى فجوة الموارد بهامش كبير بسبب الحاجة إلى تمويل معاملات الموازنة.

وإن تقدير التمويل الخارجي اللازم لتحقيق معدل نمو معين مستهدف أو لخفض الفقر إلى مستوى مستهدف على مدى فترة زمنية يمثل عملية معقدة تتطلب إجراء تحليل مفصل على المستوى القطري لعوامل من قبيل مدى وكفاءة استخدام الطاقة الإنتاجية القائمة؛ وأثر الاستثمار على قدرة الإنتاج، والإنتاجية، والصادرات والواردات، وموازين المدفوعات؛ ومعدل المدخرات المحلية واستجابته لنمو الدخل؛ وأثر تدفقات رؤوس الأموال على الاستثمار. ومع ذلك، قدمت مؤسسات مختلفة وباحثون خاصّون بعض التقديرات التي تبيّن مدى ضخامة الموارد المطلوبة. وتفيد دراسة حديثة أجراها الأونكتاد بأن مضاعفة تدفقات رؤوس الأموال الرسمية الداخلة إلى أفريقيا جنوبي الصحراء، مقترنة بانتهاج سياسات تهدف إلى زيادة كفاءة الاستثمار، والميل إلى الادخار، وزيادة نسبة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة التي يتم الاحتفاظ بها واستخدامها لأغراض تحويل الموارد الحقيقية من الخارج هي أمور من شأنها أن تطلق عملية نمو متسارع يصل معدله إلى نحو ٦ في المائة في السنة، وهو معدل يمكن أن يؤدي، في غضون عقد أو نحو ذلك، إلى تقليص فجوة الموارد في المنطقة واعتمادها على المعونة. وفي هذه العملية، يمكن للتمويل الرسمي أن يؤدي دورا حفازا للمدخرات المحلية وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة، وما يمكن أن يعزز هذا الدور ويقلل الاعتماد على المعونة هو بذل جهد أكبر في مجال السياسة المحلية[١٩].

وبالمثل، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سيناريو في الآونة الأخيرة لتقدير التمويل الخارجي المطلوب لبلوغ معدل النمو اللازم لخفض الفقر في أفريقيا بمقدار النصف في عام ٢٠١٥ [٢٠]. وقدّرت اللجنة أنه يلزم مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الانتقال إلى مسار النمو الجديد المطلوب لتحقيق هدف خفض الفقر. إلا أن دراسة أخرى أجراها البنك الدولي أيضاً بشأن مدى إمكانية تحقيق هدف خفض الفقر في العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ قد خلصت إلى أن تحقيق هذا الهدف في أفريقيا يتطلب، في جملة أمور، نحو ١٠ مليارات دولار إضافية في السنة، وهو مبلغ يماثل في ضخامته ذلك الذي ورد في دراستي الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا[٢١]. وتعليقا على دراستي الأونكتاد والبنك الدولي، أفاد تقرير تقني وضعه فريق رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية (تقرير زيدييو)، بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة، بأن "هاتين الدراستين توفران أساسا معقولا لتقدير تكاليف خفض الفقر في العالم بمقدار النصف"، مضيفا أن الرقم الذي أورده الأونكتاد هو "رقم ينبغي مضاعفته على الأقل ليتسنى بذل جهد مواز في البلدان ذات الدخل الأدنى خارج أفريقيا"[٢٢].

والواقع أنه بصرف النظر عن السيناريوهات التي تم استخدامها والافتراضات التي تم وضعها في هاتين الدراستين، هناك فيما يبدو توافق متزايد في الآراء مفاده أنه رغم الانتعاش الاقتصادي الذي حدث مؤخراً، لا تزال معدلات النمو الراهنة في أفريقيا منخفضة إلى حد لا يسمح بالتأثير في خفض الفقر وتحسين مستويات ا لمعيشة بشكل ملموس، وأن ما يلزم هو ضخ تمويل رسمي بمقدار كبير إلى جانب تحسين السياسات لتحقيق انطلاقة سريعة في الاقتصادات الأفريقية. وسيلزم تخصيص جزء كبير من الموارد الإضافية للاستثمار في البنية التحتية. ومن المهم أيضا تأمين أن يكون أي تعجيل بالاستثمار والنمو مصحوبا بزيادات متواصلة في معدلات الادخارات المحلية لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.

الجدول ٧

مؤشرات الدين الخارجي للبلدان النامية، ١٩٩٠، ١٩٩٨-٢٠٠٠

(نسب مئوية)

		جميع البلدان النامية	شرق آسيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[أ]
نسبة الدين إلى الصادرات	١٩٩٠	١٦٢,٥	١٠٨,٤	٢٥٤,٥	١١٢,٥	٣٢٧,٤	٢٠٩,٤
	١٩٩٨	١٤٧,٩	١٠٤,٩	٢١٠.٥	١٢٩,١	١٨٩,١	٢٣٨,٩
	١٩٩٩	١٤١,٠	٩٥,٥	٢٠٨,٤	١١١,٥	١٧٤,٥	٢١٠,٨
	٢٠٠٠	١١٤,٣	٧٤,٨	١٧٢,٦	٩٣,٨	١٥٦,٠	١٨٠,٢
نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	١٩٩٠	٣٠,٩	٢٩,٨	٤٤,٦	٤٥,٧	٣٢,٣	٦٣,٠
	١٩٩٨	٤٢,١	٤٠,٢	٤٠,٨	٣٦,١	٢٩,٢	٧٢,٣
	١٩٩٩	٤٠,٥	٣٦,٤	٤١,٨	٣٤,٩	٢٨,٤	٧٠,٥
	٢٠٠٠	٣٧,٤	٣٢,٦	٣٨,٥	٣١,٢	٢٦,٥	٦٦,١
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	١٩٩٠	١٨,١	١٥,٧	٢٤,٤	١٤,٩	٢٨,٩	١٢,٩
	١٩٩٨	١٨,٤	١٣,٣	٣٣,٦	١٤,٠	١٨,٩	١٤,٧
	١٩٩٩	٢١,٤	١٥,٨	٤١,٦	١٣,٧	١٥,٥	١٣,٩
	٢٠٠٠	١٧,٠	١٠,٨	٣٥,٧	١٠,٩	١٣,١	١٢,٨
متأخرات خدمة الدين كنسبة مئوية من الدين غير المسدد	١٩٩٩	٥,٠	٣,١	١,٤	٥,٩	٠,٦	٢٦,٧

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، أعداد مختلفة.

(أ) شاملةً جنوب أفريقيا.

ومن الواضح أن إزالة أعباء الديون الخارجية المتراكمة، فضلاً عن توفير موارد مالية جديدة، يمكن أن يؤديا دورا كبيرا في توفير الموارد اللازمة لزيادة الاستثمار والنمو، خاصة لصالح البلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض. وقد بلغ الدين الخارجي المستحق على أفريقيا

جنوبي الصحراء ٢٠٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠، وهو ما يقل عن المستوى الذي بلغه في عام ١٩٩٩ بما مقداره ١٠ مليارات دولار. ويرجع هذا الانخفاض جزئيا إلى عمليات شطب الديون في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون ومبادرة نادي باريس، كما يرجع جزئيا إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل عملات الاحتياط الرئيسية الأخرى. ولهذا الأثر الأخير أهمية خاصة لأن قرابة ٥٠ في المائة من الديون الخارجية المستحقة على أفريقيا جنوبي الصحراء مقومة بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى أن مؤشرات الدين التقليدية للمنطقة (نسبة الدين إلى الصادرات ونسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي) لا تزال غير مواتية إلى حد كبير مقارنة بالبلدان النامية الأخرى (الجدول ٧) وذلك رغم انخفاض المستوى الاسمي المطلق للدين الأفريقي. فالواقع أنه بينما كانت نسبة الدين إلى الصادرات أدنى في أفريقيا في عام ١٩٩٠ منها في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، فقد سجلت أفريقيا أعلى نسبة في نهاية العقد بين جميع المناطق النامية. وفي حين هبطت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي أو ظلت ثابتة نسبيا في مناطق أخرى، اتجهت هذه النسبة مرة أخرى إلى الارتفاع في أفريقيا خلال عقد التسعينات؛ لتتجاوز في نهاية العقد المستوى الذي كانت قد بلغته في بدايته.

وبالرغم من أن الدين الخارجي المستحق على أفريقيا جنوبي الصحراء مرتفع بالنسبة للناتج القومي الإجمالي ولحصائل الصادرات، فإن نسبة خدمة الدين منخفضة نسبيا بسبب الطابع التساهلي الذي يتسم به جزء كبير من هذا الدين. ومع ذلك، تدهورت نسبة خدمة الدين في التسعينات، وظلت في بداية الألفية الجديدة أعلى من النسب التي لوحظت في شرق آسيا وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا يزال الوفاء بالتزامات خدمة الدين، بما في ذلك سداد أصل الدين وفوائده، يمثل مشكلة رئيسية في أفريقيا جنوبي الصحراء. والواقع أن مشكلة المتأخرات قد تفاقمت في التسعينات بحيث أصبح حلّها مستعصياً؛ ففي بداية عقد التسعينات، بلغت حصة المتأخرات من إجمالي ديون أفريقيا جنوبي الصحراء ١٥ في المائة، مسجلة زيادة متواضعة عن حصة أمريكا اللاتينية البالغة ١١ في المائة، ولكنها ارتفعت بسرعة لتبلغ ذروة قدرها ٢٧,٧ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد ازداد الدين المستحق على أفريقيا جنوبي الصحراء زيادة كبيرة خلال العقدين الماضيين بسبب تحويل المتأخرات من الفوائد غير المسدّدة إلى دين. والواقع أن نسبة كبيرة من التدفقات المولدة للدين والمقدمة من المانحين قد تألفت من إضافة المتأخرات إلى مجموع الدين القائم بدلا من من توفير أموال جديدة.

وبذلك فإن مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تشمل عددا كبيرا من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوبي الصحراء، قد حظيت بدعم كبير من المجتمع الدولي

لا بوصفها نهجا شاملا ومنسقا فحسب، بل وكذلك باعتبارها خطوة رئيسية في اتجاه الاعتراف بأن الخسائر المتكبدة الناجمة عن الديون المعدومة، هي خسائر لا ينبغي للمدينين وحدهم تحملها، بل ينبغي تقاسمها مع الدائنين. ولكن هذه المبادرة لا تزال، كما ورد بحثه بقدر من التفصيل في تقارير الأمانة التي قدمت في السنوات الأخيرة إلى الجمعية العامة ، تعاني من أوجه قصور تشمل نقص التمويل، والشروط المفرطة، والقيود المفروضة على الأهلية، وعدم كفاية تخفيف عبء الدين[٢٣]. ولئن كانت بعض الخطوات قد اتخذت في إطار المبادرة المعززة لتخفيف ديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ٢٠٠٠، فإن هذه المبادرة لم تنجح حتى الآن في إزالة أعباء الديون عن كاهل غالبية كبيرة من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية في أفريقيا جنوبي الصحراء. فمن بين البلدان الأفريقية الـ ٣٣ المدرجة في قائمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بلغت أوغندا وحدها، حتى منتصف عام ٢٠٠١، نقطة الإنجاز، ولا يتوقع أن يضاف إلى القائمة أكثر من بلدين بحلول نهاية العام.

ومما تجدر ملاحظته أيضا أنه لا يصح الاعتماد على مبادرات تخفيف عبء الدين وحدها لتوفير التمويل الخارجي اللازم في أفريقيا. فوفقا لتقديرات الأونكتاد التي وردت الإشارة إليها أعلاه، لا بد من مضاعفة المستوى الراهن للتمويل الرسمي لمواصلة تحقيق نمو بمعدل ٦ في المائة. وهذا يعني زيادة صافي تدفقات رؤوس الأموال الرسمية الداخلة بنحو ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المشترك لبلدان المنطقة. ومن جهة أخرى، وصلت مدفوعات هذه البلدان لأصل الدين والفوائد على الدين الرسمي إلى نسبة تقل قليلاً عن ٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي المشترك خلال الأعوام الخمسة الماضية. وهذا يعني أنه إذا تم إدخال بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء جميعها تحت مظلة مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعفاؤها إعفاءا كاملا وعاجلا من دينها الرسمي، فإن المبلغ المتوفر على هذا النحو سيبلغ أقل من نصف متطلبات التمويل الخارجي اللازم لبلوغ معدل النمو المطلوب. وعليه، ليس بإمكان المجتمع الدولي أن يعتمد فقط على مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيف الفقر حتى ولو نفذت المبادرة تنفيذا كاملا وسريعا.

٣ - التجارة الدولية

(أ) الاعتماد على السلع الأولية وأداء التصدير

كما حدث في معظم الأجزاء الأخرى من العالم النامي، تزايدت أهمية التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي في أفريقيا بسبب التشديد على تحرير التجارة والصادرات في العقد الماضي. ونتيجة لذلك، ازدادت التجارة (الصادرات والواردات السلعية) في أفريقيا جنوبي الصحراء كحصة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٨ إلى ٤٣ في المائة بين الفترتين ١٩٨٨-١٩٨٩ و١٩٩٩-٢٠٠٠[٢٤]. إلا أنه بالرغم التوجه التجاري المتزايد لأفريقيا

جنوبي الصحراء، انخفض نصيب المنطقة من التجارة العالمية لأن نمو صادرتها كان أبطأ بكثير من نمو الصادرات العالمية، وهذه ظاهرة غالبا ما تعتبر تهميشا للمنطقة في التجارة العالمية (الجدول ٨).

وظلت السلع الأولية تهيمن على تشكيل الصادرات الأفريقية وذلك بالرغم من إحراز قدر من التقدم في الانتقال إلى قطاع المصنوعات (الجدول ٩). وتعكس زيادة حصة المصنوعات في الصادرات الأفريقية، جزئيا، أثر هبوط أسعار السلع الأساسية بالنسبة للمصنوعات في العقدين الماضيين وزيادة حجم الصادرات المصنعة. وبالرغم من تزايد حصة المصنوعات في الصادرات الأفريقية خلال عقد التسعينات، يتألف أكثر من ٨٠ في المائة من صادرات المنطقة من سلع أساسية نفطية وغير نفطية. ولم يكن التقدم المحرز في مجال التنويع لافتاً للنظر بشكل خاص: إذ تفيد تقديرات صندوق النقد الدولي بشأن تدابير التنويع في ١٤ بلدا أفريقيا تتوافر بيانات بشأنها بأن ستة بلدان فقط قد أدخلت تحسينات في هذا المجال بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٦[٢٥]. وتبين حسابات أمانة الأونكتاد لتركز صادرات سبعة بلدان أفريقية بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٧ حدوث ارتفاع في معاملات التركز في أربعة بلدان وانخفاضها في ثلاثة بلدان[٢٦]. ويظهر اعتماد الصادرات على السلع الأولية بوضوح أكبر بالانتقال من المتوسطات الإقليمية إلى فرادى البلدان. وتشير التقديرات إلى أن حصة ٢٨ سلعة أولية غير نفطية في إجمالي الصادرات تمثل ٧٥ في المائة أو أكثر في ١٧ بلدا في أفريقيا جنوبي الصحراء؛ وإذا أضيف النفط الخام إلى القائمة لازداد عدد هذه البلدان إلى ٢٢ بلدا[٢٧].

(ب) قدرة الصادرات الأفريقية غير التقليدية على المنافسة

اتجه عدد متزايد من البلدان الأفريقية إلى تصدير السلع المجهزة والمصنوعات لتقليل الاعتماد على صادرات السلع التقليدية. بيد أن الجهود المبذولة لم تكلل دائما بالنجاح في تحسين قدرة هذه المنتجات على التنافس دوليا، الأمر الذي يرجع إلى حد بعيد إلى تدني الإنتاجية وعدم ملاءمة أسعار الصرف. ويوجز الجدول ١٠ النتائج المستخلصة فيما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على قدرة الصادرات المصنعة على المنافسة الدولية في حالة تسعة بلدان أفريقية بين عام ١٩٨٠ وأواخر التسعينات من حيث تطور تكاليف عمل الوحدة بالدولارات، وهي تكاليف تتفاوت طرداً بتفاوت إنتاجية العمل وسعر الصرف الحقيقي وعكسيا بتفاوت الأجور الحقيقية[٢٨]. وما ينبغي مراعاته في هذا التقدير هو أنه لئن كان معدل نمو الصادرات يمثل مؤشر أداء رئيسيا، فإن ارتفاع معدل النمو يمكن أن يكون مضللا بالنسبة للبلدان التي تبدأ من قاعدة صادرات مصنوعات متدنية جداً. ولهذا السبب، يشمل الجدول ١٠ أيضا حصة المصنوعات في إجمالي الصادرات السلعية. وبالتالي فإن الأداء الناجح

لا يحدّد على أساس ارتفاع معدل نمو الصادرات المصنعة فحسب، بل أيضا على أساس حدوث زيادة كبيرة في حصص هذه المصنوعات في إجمالي الصادرات.

الجدول ٨

نصيب أفريقيا من الصادرات والواردات العالمية، ١٩٨٠-١٩٩٩

(نسب مئوية)

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩
الصادرات				
أفريقيا	٤,٦	٢,٣	١,٦	١,٦
شمال أفريقيا	٢,٢	١,١	٠,٧	٠,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢,٥	١,٢	٠,٩	٠.٩
الواردات				
أفريقيا	٣,٦	٢,٤	١,٨	١,٩
شمال أفريقيا	١,٥	١,٢	٠,٩	٠,٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢,١	١,١	٠,٨	١,٠

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد.

الجدول ٩

تكوين الصادرات من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٧

(نسبة مئوية من مجموع الصادرات)

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧
نفط خام	٧٥,٦	٦١,٣	٥٤,٧
سلع أولية غير نفطية	١٩,٧	٢٢,٨	٢٦,٦
مصنوعات	٤,٠	١٥,٥	١٨,٤
مواد غير مصنفة	٠,٧	٠,٤	٠,٣

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد.

ومن بين البلدان التسعة الواردة في الجدول ١٠، لم تحرز الجزائر والكاميرون تقدما متواصلا ومهما في صادرات المصنوعات خلال العقدين الماضيين. أما بالنسبة لمعظم البلدان السبعة الأخرى، فإن مراحل الأداء الناجح في مجال الصادرات المصنعة عادة ما تقابل السنوات التي شهدت تغيرا إيجابيا في مؤشر القدرة على المنافسة. والاستثناء الوحيد هو جمهورية جنوب أفريقيا التي ارتفع فيها متوسط معدل نمو الصادرات المصنعة (وازدادت فيها حصتها في إجمالي الصادرات زيادة كبيرة) خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، وذلك بالرغم من انخفاض مؤشر القدرة على المنافسة، الأمر الذي يرجع بصفة خاصة إلى حدوث ارتفاع

حقيقي في قيمة العملة. على أن رفع العقوبات الدولية كان على الأرجح عاملا أكثر أهمية في زيادة الصادرات عن حركة مؤشر القدرة على المنافسة.

ومن بين المتغيرات التي تؤثر على القدرة التنافسية الإجمالية، فإن إنتاجية العمل هي التي لها تأثير ثابت ودائم على الصادرات المصنعة. فالبلدان التي كان أداء صادراتها أكثر دينامية وثباتا على مدى العقدين الماضيين هي التي حسنت نمو إنتاجيتها إلى حد كبير طوال هذه المدة: موريشيوس التي بلغ فيها معدل نمو إنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية ما متوسطه ٤,٥ في المائة في السنة خلال فترة ١٨ سنة، ومصر التي بلغ فيها معدل نمو الإنتاجية ما متوسطه ٣,٥ في المائة لمدة ١٦ سنة. وقد حافظت هذه البلدان على زخم الصادرات المصنعة رغم حدوث ارتفاع حقيقي في قيمة عملاتها المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، كان ارتفاع إنتاجية العمل العامل الذي يرجع إليه الفضل في الحفاظ على القدرة على المنافسة دون هبوط الأجور الحقيقية.

واضطرت بلدان أخرى سعت إلى زيادة قدرتها على المنافسة ولكن إنتاجية العمل فيها كانت راكدة أو متدنية إلى خفض الأجور وإجراء تخفيضات كبيرة في قيمة العملة. والنتيجة النهائية هي أن مستويات الأجور الحقيقية في قطاع الصناعات التحويلية في جميع البلدان الواردة في الجدول ١٠، باستثناء جمهورية جنوب أفريقيا ومصر وموريشيوس، كانت أدنى بحلول التسعينات من المستويات التي كانت قد بلغتها في عام ١٩٨٠، وبالنسبة لمعظم هذه البلدان، كان التآكل التراكمي في الأجور الحقيقية قد بلغ ما يتراوح بين ٢٥ و٤٥ في المائة. فخفض الأجور بهذه النسب لتشجيع الصادرات لا ينطوي على تكاليف اجتماعية فحسب، بل ويخلف أيضا آثارا ضارة على نمو الإنتاجية في الأجل الأطول.

الجدول ١٠

القدرة التنافسية والصادرات من المصنوعات، ١٩٨٥-١٩٩٨

(أرقام قياسية، ١٩٨٠ = ١٠٠)

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الجزائر						
سعر الصرف الحقيقي	٨٤,٧	٩٢,٦	١٢٠,٨	١٤٢,٥	١٣٨,٥	١٣٧,٨
الأجور الحقيقية	١٠٨,٦	٨١,٠	٧٧,٥	٧٥,١	٧٠,٩	
إنتاجية العمل	١١٢,٦	١٠١,٣	١١٥,٣	٩٤,٨	١٠٤,٤	
مؤشر القدرة التنافسية	٨٧,٩	١١٥,٨	١٧٩,٨	١٨٠,٠	٢٠٤,٠	
الصادرات من المصنوعات	٤٣٦,٨	٧٦٩,٠	٧٩٩,٧	١ ٧٠٠,٢	٨٨٥,٨	٦٠٢.٨
نصيب المصنوعات من مجموع الصادرات (نسبة مئوية)	١,٥	٢,٦	٣,٥	٦,٠	٢,٨	٢,٦

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الكاميرون						
سعر الصرف الحقيقي	١٢٠,٣	٥٩,١	٦٣,٥	٧١,٢	٨٠,٤	٨١,٢
الأجور الحقيقية		٨٩,٨	٧٧,٦	٥٠,٥	٥٥,٥	
إنتاجية العمل		٦٩,٩	٤٦,٩	٥١,٥	٥٦,٢	
مؤشر القدرة التنافسية		٤٦,٠	٣٨,٤	٧٢,٧	٨١,٥	
الصادرات من المصنوعات		٣٢٧,٨		٢٧٢,١		
نصيب المصنوعات من مجموع الصادرات (نسبة مئوية)		٨,٥		٨,٠		
مصر						
سعر الصرف الحقيقي	٥٨,٦	٥١,٩	٧٨,٢	٦٥,٧	٦٣,٠	٦٢,١
الأجور الحقيقية	١٣٢,٦	٩١,٥	٨٤,١	٩٨,٣		
إنتاجية العمل	١٣٦,٧	١٤٤,٣	١٦٥,٧	١٧٢,٢		
مؤشر القدرة التنافسية	٦٠,٥	٨١,٨	١٥٤,١	١١٥,٠		
الصادرات من المصنوعات	٥٥,٥	٣٢٩,١	٣٠٦,٣	٣٣٥,٧	٤٧٣,٩	٤٢٢,٠
نصيب المصنوعات من مجموع الصادرات (نسبة مئوية)	١٠,١	٤٢,٥	٣٢,٩	٣١,٦	٤٠,٣	٤٤,٠
كينيا						
سعر الصرف الحقيقي	١١٨,٤	١٠٠,٩	١١٢,٨	٧٨,٥	٧٢,١	٧٠,٠
الأجور الحقيقية	٩٣,٥	٧١,٢	٤٣,٠	٥٥,٠	٥٩,٥	
إنتاجية العمل	٩٣,٦	٩٥,٠	٥٨,٢	٦٤,٠	٦٤,٠	
مؤشر القدرة التنافسية	١١٨,٥	١٣٤,٦	١٥٢,٨	٩١,٣	٧٧,٦	
الصادرات من المصنوعات	٧٢,٢	١٩٩,٧	٢٥٠,٢	٣٦١,٢	٣٤٤,٢	٣١٤,٣
نصيب المصنوعات من مجموع الصادرات (نسبة مئوية)	١١.٤	٢٩,٢	٢٨,٣	٢٦,٤	٢٥,٣	٢٣,٦
موريشيوس						
سعر الصرف الحقيقي	١٣٠,٢	٨٧,٩	٨٤,٤	٧٠,٧	٧٧,٧	٨٢,٩
الأجور الحقيقية	٨٣,٥	١٠٠,٧	١٢٩,٨	١٥١,٣	١٧٠,٠	١٨٧,٦
إنتاجية العمل	٩٥,٣	١٢٧,٧	١٥٢,٩	١٨٥,٤	١٩٩,٢	٢١٩,٩
مؤشر القدرة التنافسية	١٤٨,٢	١١١,٥	٩٩,٣	٨٦,٧	٩١,٠	٩٧,١
الصادرات من المصنوعات	١٦٨,٥	٦٦٦,٤	٧٧١,٢	١ ٠٣٨,٢	٩٦٤,٠	١ ٠٤٦,٧
نصيب المصنوعات من مجموع الصادرات (نسبة مئوية)	٤٥,٦	٦٥,٨	٧٠,٠	٦٧,٩	٧١,٠	٧٢,٦
المغرب						
سعر الصرف الحقيقي	١٥٩,٨	١٠٣,٨	٩٧,٥	٧٩,٦	٨٦,١	٨٤,٤
الأجور الحقيقية	٨٢,٦	٧٦,١	٧٥,٧	٧٧,٩	٧٧,٦	
إنتاجية العمل	٨٨,٦	١١٣,٧	١٠٧,١	١١٦,٦	١٢٤,٦	
مؤشر القدرة التنافسية	١٧١,٤	١٥٥,٢	١٣٨,٠	١١٩,٠	١٣٨,٢	
الصادرات من المصنوعات	١٤٩,٤	٣٨٠,٢	٣٨٦,٤	٥٩٠,٥	٥٩٢,٩	
نصيب المصنوعات من مجموع الصادرات (نسبة مئوية)	٢٦,٨	٣٢,٦	٣٢,٤	٣٥,٩	٣٦,٥	

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
السنغال						
سعر الصرف الحقيقي	١٢١,٣	٧٣,٠	٧٧,٨	٩٥,٩	١٠٧,٥	١٠٧,٤
الأجور الحقيقية	١١٣,٨	١٠٥,٢	١٢٦,٠	٨٤,٠	٩٦,١	
إنتاجية العمل	١٢٩,٠	١١٢,٦	١٣٥,٥	٩٨,٧	١٢٣,٥	
مؤشر القدرة التنافسية	١٣٧,٥	٧٨,١	٨٣,٧	١١٢,٦	١٣٨,٣	
الصادرات من المصنوعات		٢٣٨,١	٣٢٥,٦	٦٦١,٢	٥٨١,٤	٧٠٨,٦
نصيب المصنوعات من مجموع الصادرات (نسبة مئوية)		٢٢,٥	٣٣,١	٤٨.٢	٤٦,٢	٥٢,٨
جنوب أفريقيا						
سعر الصرف الحقيقي	١٤٨,٧	٨٤,٧	٧٤,٣	٧٦,٩	٧٥,٩	٨٥,٢
الأجور الحقيقية	١٠٥,٠	١٠٦,٧	١٠٩,٤	١١٧,٠	١١٨,٦	١١٨,١
إنتاجية العمل	٩٩,٥	١٠٠,٤	١٠٠,٨	١١١,٧	١١٢,٥	١١٢,٠
مؤشر القدرة التنافسية	١٤١,٠	٧٩.٧	٦٨,٤	٧٣,٤	٧٢,٠	٨٠,٨
الصادرات من المصنوعات		١١٠,٩	٢٠٢,٢	٣٤٧,٨	٣٨٥,٨	٣٠٥,٠
نصيب المصنوعات من مجموع الصادرات (نسبة مئوية)		٢١,٩	٣٨,٧	٥٥,٣	٥٧,٨	٥٣,٧
زمبابوي						
سعر الصرف الحقيقي	١٢٥,٠	١٠٣,٨	١٢٢,٧	١٠٤,٠	١٠٦,١	١٥٧,٤
الأجور الحقيقية	١٠٥,١	١٠٦,٥	٧٩,١	٧٥,٦	٧٨,٢	٧٤,٢
إنتاجية العمل	١٠٦,٠	١٣٦,٠	١٢٥,٠	١٠٧,٧	١١١,٦	١٠٨,٨
مؤشر القدرة التنافسية	١٢٦,٠	١٣٢,٥	١٩٣,٩	١٤٨,١	١٥١,٣	٢٣٠,٧
الصادرات من المصنوعات	٦٤,٣	١٠٥,٣	١١٧,٤	١٤٠,٤	١٦٠,٢	
نصيب المصنوعات من مجموع الصادرات (نسبة مئوية)	٢٩,٣	٣٠,٩	٣٧,٩	٢٩,٥	٣١,٩	

المصدر: تقديرات أمانة الأونكتاد استناداً إلى قواعد بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: للاطلاع على التعاريف انظر النص والحاشية ٢٨.

ومما ألحق المزيد من الضرر بالاستثمار والإنتاجية سوء ضبط سعر الصرف وعدم استقراره. فقد حدثت تعديلات كثيرة وواسعة النطاق في أسعار الصرف الاسمية لمعالجة الزيادات الحقيقية في قيمة العملة. فخلال عقد الثمانينات، كانت هناك بالنسبة للبلدان المشمولة بالجدول ١٠، سبع حالات حدثت فيها تعديلات في أسعار الصرف الاسمية بنسبة تجاوزت ٢٥ في المائة. وتفاقمت هذه الحالة في التسعينات نتيجة فتح حساب رأس المال أمام جميع أنواع تدفقات رؤوس الأموال؛ فلم تكن التغيرات الحادة في أسعار الصرف أكثر تواترا فحسب (١١ مرة)، ولكن معدل التعديل كان أكبر بكثير أيضا (٧٧ في المائة في المتوسط مقابل ٣٣ في المائة في الثمانينات).

وتشير هذه النتائج إلى أن طول فترة ركود الاستثمار في أفريقيا قد أثر على الإنتاجية الصناعية وأعاق التحسين المطرد لقدرة الصادرات غير التقليدية على المنافسة. ومن التطورات الأخرى الضارة أثر تحرير حساب رأس المال على أسعار الصرف. إذ كثيرا ما كانت عمليات تصحيح تدني مستوى الإنتاجية وارتفاع قيمة العملات تتم من خلال خفض الأجور دون تحسين القدرة على المنافسة تحسينا مطردا. ويبدو أنه تم الوصول في معظم البلدان الأفريقية إلى الحدود الاجتماعية والاقتصادية لإبطال مفعول هذه العوامل الضارة من خلال تآكل الأجور الحقيقية. فتأمين قدرة الصادرات غير التقليدية على المنافسة سيتوقف إلى حد كبير على نمو الاستثمار والإنتاجية، إلى جانب الإدارة الحكيمة لأسعار الصرف عن طريق تنظيم ومراقبة تدفقات رؤوس الأموال المزعزعة للاستقرار.

(ج) معدلات التبادل التجاري

'١' الاتجاهات والآثار الإجمالية

شهدت أفريقيا انتعاشا في معدلات تبادلها التجاري خلال الفترة التي ارتفعت فيها أسعار السلع الأساسية في السبعينات، ولكن الاتجاه سار نحو الانخفاض اعتبارا من أوائل الثمانينات (الرسم البياني ٢). وهذا لا ينطبق على المنطقة ككل فحسب، بل وعلى مناطق فرعية مختلفة أيضا، من بينها أفريقيا جنوبي الصحراء وشمال أفريقيا. والواقع أن الانكماش كان أشد في المنطقة الأخيرة، وهو يرجع إلى حد بعيد إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط بالقيمة الاسمية والحقيقية على السواء. فمستويات معدلات التبادل التجاري في نهاية التسعينات كانت أدنى بنسبة ٢٤ و٢١ في المائة من تلك التي كان قد تم بلوغها في أوائل السبعينات في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوبي الصحراء على التوالي. وفي حين كان الاتجاه الاجمالي جانحا نحو الانخفاض بعد أوائل الثمانينات، ارتفعت أسعار السلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري لفترات قصيرة. وبدأت آخر فترة ارتفاع بعد عام ١٩٩٣ وأسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا جنوبي الصحراء. ولم تدم هذه الفترة سوى ثلاثة أعوام؛ إذ تدنت معدلات التبادل التجاري لأفريقيا جنوبي الصحراء في عام ١٩٩٨ بنسبة ١٥ في المائة من الذروة التي بلغتها في عام ١٩٩٦.

الرسم البياني ٢

معدلات التبادل التجاري لأفريقيا، ١٩٧٠-١٩٩٨

(أرقام قياسية، ١٩٨٥ = ١٠٠)

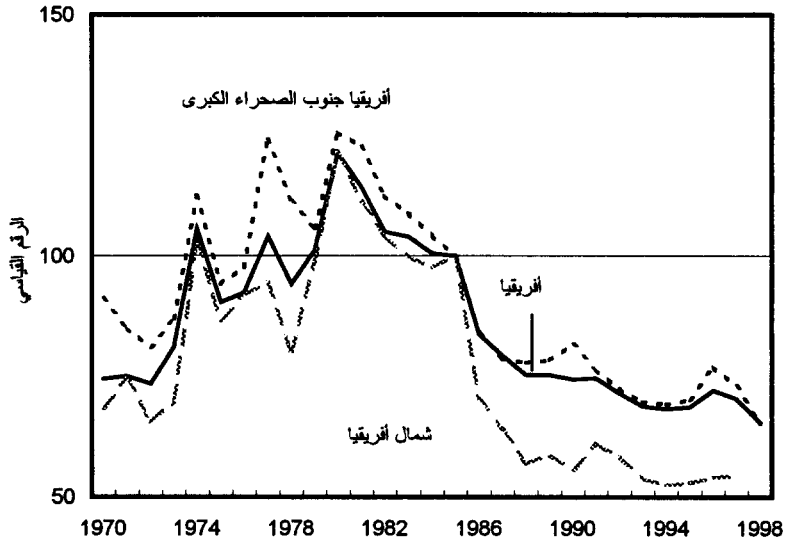

المصدر: تقديرات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويمثل الهبوط الطويل الأجل في معدلات التبادل التجاري لأفريقيا سببا مهما لتهميش المنطقة في التجارة العالمية. والواقع أن جزءا كبيرا من الانخفاض في نصيب أفريقيا جنوبي الصحراء من الصادرات العالمية خلال العقدين الماضيين يمكن أن يُعزى إلى انخفاض أسعار الصادرات الأفريقية بالنسبة لأسعار صادرات بقية أنحاء العالم. وما يمكن تقديره هو أنه لو كانت معدلات التبادل التجاري لأفريقيا جنوبي الصحراء قد بقيت على المستوى الذي بلغته عام ١٩٨٠، لوصل نصيبها من الصادرات العالمية اليوم إلى مقدار الضعف تقريبا.

وتشير تقديرات وردت في دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً إلى أن خسائر معدلات التبادل التجاري للبلدان غير المصدرة للنفط في أفريقيا جنوبي الصحراء والتي تراكمت بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٩٧ قد بلغت ١١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام ١٩٩٧ و٥١ و٦٨ في المائة من صافي تدفقات الموارد التراكمية ومن صافي تحويلات الموارد إلى المنطقة على التوالي[٢٩]. وإذا اقترنت هذه الأرقام بالمبالغ التي تسربت نتيجة لتحول تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى تدفقات خارجة وإلى تراكم الاحتياطيات (أي موازنة المعاملات المالية التي وردت الإشارة إليها أعلاه)، يتبين أن أفريقيا جنوبي الصحراء لم تتلق خلال العقدين الماضيين أي تحويل صاف للموارد الحقيقية من بقية أنحاء العالم. فمن أصل كل دولار من صافي تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى أفريقيا جنوبي

الصحراء من بقية أنحاء العالم، يقدّر أن يكون نحو ٢٥ سنتا قد عاد إلى الخارج كمدفوعات فوائد صافية وكتحويلات أرباح وأن يكون أكثر من ٣٠ سنتا قد تسرب في شكل تدفقات لرؤوس الأموال الخارجة بالإضافة إلى تكوين الاحتياطيات[٣٠]، بينما يتسرب ٥١ سنتا في شكل خسائر في معدلات التبادل التجاري. والواقع أن هذه الأرقام تدل على حدوث تحويل صاف للموارد الحقيقية من أفريقيا جنوبي الصحراء إلى بقية أنحاء العالم.

ومن المؤكد أن خسائر الموارد الناتجة عن تدهور معدلات التبادل التجاري قد شكلت عاملا رئيسيا في سوء الأداء الاقتصادي للمنطقة خلال العقدين الماضيين. ولو كانت هذه الموارد قد توافرت للاستخدامات المحلية واستثمرت بشكل منتج، لأمكن تحقيق النمو في أفريقيا خلال العقدين الماضيين بسرعة أكبر ولارتفع مستوى الدخل الراهن فيها بقدر أكبر بكثير. وتشير محاكاة بسيطة لنموذج يتمثل في ''معدلات تبادل تجاري ثابتة'' مخالفة للواقع أجرتها أمانة الأونكتاد على أساس تقديرات البنك الدولي للخسائر التراكمية في معدلات التبادل التجاري إلى أنه كان من الممكن لإضافة هذه الموارد أن تزيد نسبة الاستثمار بقرابة ٦ نقاط مئوية في السنة في بلدان أفريقيا غير المصدرة للنفط وأن ترفع معدل النمو السنوي بنسبة ١,٤ في المائة في السنة. وبذلك كان من الممكن لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالية أن يبلغ ٤٧٨ دولارا في عام ١٩٩٧ بدلا من المستوى الفعلي البالغ ٣٢٣ دولارا. أي أنه لو لم تكن البلدان غير المصدرة للنفط في أفريقيا قد عانت من خسائر متواصلة في معدلات تبادلها التجاري خلال العقدين الماضيين، لارتفع المستوى الراهن لدخل الفرد فيها بمقدار ٥٠ في المائة.

'٢' السلع الأولية

ثمة عامل رئيسي يكمن خلف الاتجاه التنازلي في معدلات التبادل التجاري لأفريقيا، وهو يتمثل في انخفاض أسعار السلع الأولية بالنسبة إلى المصنوعات. ففي بداية الألفية الجديدة، كانت أسعار الفئات الرئيسية من السلع الأساسية غير النفطية بالنسبة إلى المصنوعات أدنى بمقدار يتراوح بين الثلث والثلثين مقارنة بالأسعار التي كانت سائدة قبل ذلك بثلاثة عقود (الجدول ١١).

وهذا الاتجاه التنازلي في الأسعار النسبية للسلع الأولية مقارنة بالمصنوعات يقترن بارتفاع درجة التقلب. فمعدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية المحسوبة على أساس الأسعار العالمية لفئات واسعة من السلع الأولية (الرسم البياني ٣)، وعلى أساس أسعار الصادرات الأفريقية للبن والكاكاو والقطن والنحاس، بالنسبة لأسعار صادرات وحدة المصنوعات في البلدان المتقدمة (الرسم البياني ٤) تبين نمطا أكثر تقلبا من إجمالي معدلات التبادل التجاري التي يرد وصفها في الرسم البياني ٢.

الجدول ١١

الأسعار ومعدلات التبادل التجاري العالمية بحسب فئة السلع الأساسية، ١٩٧٥-٢٠٠٠

(أرقام قياسية، ١٩٧٠ = ١٠٠)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الأرقام القياسية للأسعار:						
مصنوعات	١٨٥,٣	٢٩٤,١	٢٥٢,٩	٤٠٠,٠	٤٣٨,٢	٣٦١,٧
مشروبات مدارية	١٤٣,٢	٣١٨,٩	٢٧٠,٣	١٦٧,٦	٢٤٨,٧	١٥٩,٥
بذور زيتية نباتية	١٦٦,٧	٢١٦,٧	١٨٥,٢	١٣٧,٠	٢١٨,٥	١٣١,٥
مواد خام زراعية	١٨٠,٩	٣٢٦,٢	٢٣٨,١	٣٣٨,١	٣٨٣,٣	٢٤٥,٢
معادن	١٤١,٩	٢٢٧,٤	١٦١,٣	٢٣٨,٧	٢٤٠,٣	١٩٥,٢
أغذية	٢٧٨,٧	٣٩٣,٤	١٦٣,٩	٢٤٧,٥	٢٦٥,٥	٢٠٤,٩
الرقم القياسي لمعادلات التبادل التجاري مقابل المصنوعات:						
مشروبات مدارية	٧٧,٣	٨٦,٢	١٠٦,٩	٤٥,٣	٥٦,٨	٤٤,١
بذور زيتية نباتية	٩٠,٠	٧٣,٧	٧٣,٢	٣٤,٣	٤٩,٩	٣٦,٤
مواد خام زراعية	٩٧,٦	١١٠,٩	٩٤,٢	٨٤,٥	٨٧,٥	٦٧,٨
معادن	٧٦,٦	٧٧,٣	٦٣,٨	٥٩,٧	٥٤,٨	٥٤,٠
أغذية	١٥٠,٤	١٣٣,٨	٦٤,٨	٦١,٩	٦٠,٦	٥٦,٧

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد.

الرسم البياني ٣

معدلات التبادل التجاري العالمية لمجموعات مختارة من السلع الأولية مقابل المصنوعات، ١٩٩٣-٢٠٠٠

(أرقام قياسية، ١٩٩٥ = ١٠٠)

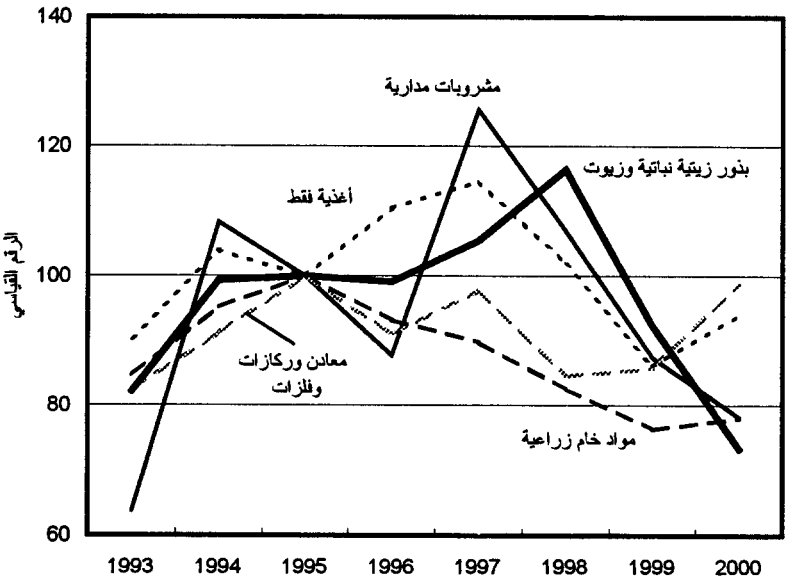

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد.

ملاحظة: تشير أسعار المصنوعات إلى الرقم القياسي لقيمة الوحدة من الصادرات العالمية للسلع المصنّعة.

الرسم البياني ٤

معدلات التبادل التجاري الأفريقية لمجموعة مختارة من السلع الأولية مقابل المصنوعات، ١٩٩٠-١٩٩٩

(أرقام قياسية، ١٩٨٠ = ١٠٠)

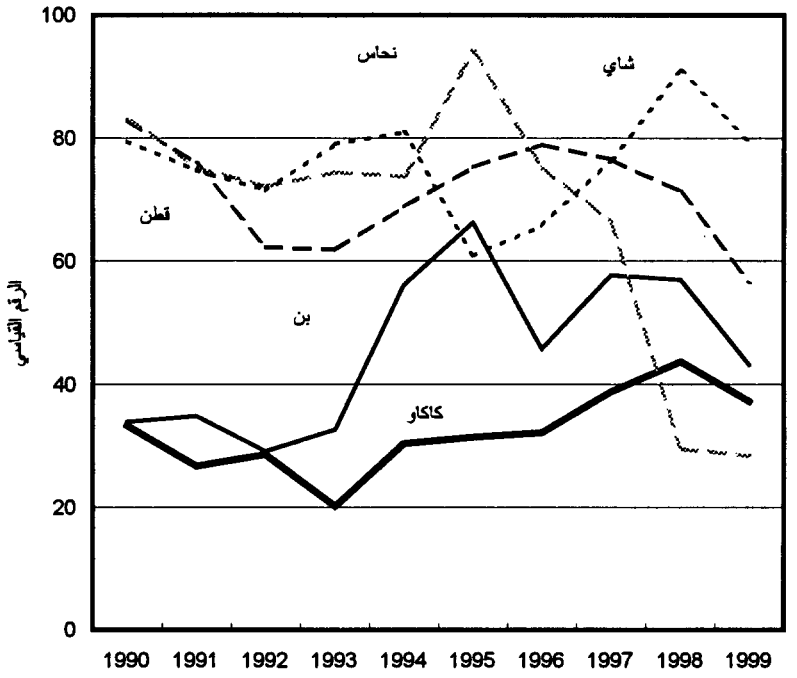

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT).

ملاحظة: تستند الأرقام القياسية لأسعار السلع الأولية إلى المتوسط غير المرجح لأسعار وحدات الصادرات (قيم الصادرات بدولارات الولايات المتحدة بعد تقسيمها على أحجام الصادرات بكميات مادية) للبلدان التالية: الكاكاو: غانا، الكاميرون، كوت ديفوار؛ البن: إثيوبيا، أوغندا، جمهورية تترانيا المتحدة، رواندا، كوت ديفوار، كينيا، مدغشقر؛ القطن: بوركينا فاصو، تشاد، جمهورية تترانيا المتحدة، السودان، مالي؛ الشاي: بوروندي، رواندا، كينيا؛ النحاس: جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا.

وكما لوحظ أعلاه، فإن أسواق السلع الأساسية في العالم ما برحت تشهد دورة أسعار رئيسية أخرى منذ عام ١٩٩٣ دامت فيها مرحلة تصاعد الأسعار ما بين عامين وخمسة أعوام بحسب السلعة الأساسية. ومن المتوقع أن تستمر مرحلة الانخفاض التي بدأت بعد عام ١٩٩٦ بسبب التباطؤ الاقتصادي في كبرى البلدان الصناعية[٣١]. وفي هذه الدورة، بلغ تقلب الأسعار الحقيقية التي حصل عليها المصدرون الأفارقة مستويات غير عادية. فبين المستويين الأدنى والأعلى لدورة الأسعار في التسعينات، ارتفعت الأسعار الحقيقية للصادرات الأفريقية من البن، والكاكاو، والقطن والنحاس بنسبة ١٢٨ و١١٦ و٢٨ و٣٠ و٤٩ في

المائة على التوالي (الرسم البياني ٤)[٣٢]. ومن جهة أخرى، هبطت هذه الأسعار بين فترة الذروة وعام ١٩٩٩ بنسبة ٣٥ و١٥ و٢٨ و٧٠ و١٣ في المائة على التوالي، ولا يزال اتجاه الهبوط مستمرا.

وهكذا فإن المشاكل الناتجة عن تدهور معدلات التبادل التجاري لبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء المعتمدة على السلع الأساسية تتفاقم بفعل شدة تقلب الأسعار الحقيقية للصادرات. وكما جاء في وثيقة صدرت مؤخراً عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد ''تعرضت صادرات بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء لتقلب في معدلات التبادل التجاري ناهز ضعف ما تعرضت له صادرات شرق آسيا خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات، وقرابة أربعة أضعاف ... ما تعرضت له البلدان الصناعية''[٣٣]. ولا شك في أن هذا التقلب لا يفضي إلى إثارة صعوبات جدية بالنسبة لإدارة الاقتصاد الكلي فحسب، ولكنه يثبط أيضا الاستثمار إذ يولد شكوكاً فيما يتعلق بالمسار الذي ستتخذه هذه الاقتصادات في المستقبل.

'٣' المصنوعات

تدل البحوث التجريبية التي أجريت مؤخراً على أن زيادة الصادرات المصنعة من البلدان النامية قد اقترنت أيضا باتجاه معدلات تبادلها التجاري إلى الانخفاض. ويظهر هذا الاتجاه على نحو أبرز في حالة صادرات المصنوعات القائمة على كثافة العمل منه في حالة المنتجات القائمة على الاستخدام الكثيف للمهارات والتكنولوجيا. وهذا يثير مشكلة إضافية بالنسبة لأفريقيا التي لا تشتمل صادراتها المصنعة إلا على قدر قليل من المحتوى التكنولوجي.

وهناك دراسة تقدم أدلة مستمدة من واقع التجربة في هذا الصدد من خلال التركيز على معدلات التبادل التجاري للاتحاد الأوروبي في قطاع الصناعات التحويلية مع خمس مجموعات من البلدان هي: أقل البلدان نموا، وبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وبلدان أمريكا اللاتينية، وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط واقتصادات شرق آسيا الحديثة العهد بالتصنيع[٣٤]. وتدل هذه الدراسة على أنه في حين انخفض صافي معدلات التبادل التجاري بالمقايضة للبلدان النامية ككل في قطاع الصناعات التحويلية بمعدل بلغ في متوسطه ٢,٢ في المائة في السنة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٤، شهدت أقل البلدان نموا وبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أكبر هذه الانخفاضات التي وصلت إلى ٥,٧ و٤,٧ في المائة في السنة على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، كان تدهور معدلات التبادل التجاري في قطاع الصناعات التحويلية في حالة أقل البلدان نموا أشد من تدهور معدلات تبادلها التجاري في قطاع السلع الأولية. وبما أن غالبية هاتين المجموعتين من البلدان تتألف من بلدان أفريقيا

جنوبي الصحراء، فإن هذه النتائج تدل بقوة على أن معدلات التبادل التجاري لأفريقيا في قطاع الصناعات التحويلية تخضع أيضاً لضغوط في اتجاه الانخفاض. وهذه النتائج تدعمها أيضا دراسة أخرى تناولت معدلات التبادل التجاري للولايات المتحدة مع البلدان النامية في قطاع الصناعات التحويلية إذ استنتجت أن صافي معدلات التبادل التجاري بالمقايضة لصادرات البلدان النامية من المصنوعات إلى الولايات المتحدة قد هبط بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٩٧ بنسبة ١٥,٦ في المائة، أي بنحو ١,١ في المائة في السنة[٣٥].

وهذه أنباء سيئة بالنسبة للبلدان الأفريقية التي تكافح من أجل تجاوز اعتمادها على السلع الأولية عن طريق الانتقال تدريجيا إلى تصدير المصنوعات، خاصة وأن البحوث السابقة تفيد بأن نسبة تدهور معدلات التبادل التجاري في قطاع الصناعات التحويلية ترتبط ارتباطا شديدا بالمستوى العام للتنمية العلمية والتكنولوجية لكل مجموعة من البلدان. وهذه المشكلة المتمثلة في التكوين غير الصحيح (أي ارتباط ارتفاع أحجام الصادرات بانخفاضات حادة في أسعار الصادرات) يهدد معظم البلدان النامية التي تركز على الصادرات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والموارد، وهي تتفاقم بفعل تزايد المنافسة فيما بين هذه البلدان واستمرار الحمائية في كبرى البلدان الصناعية في أسواق هذه المنتجات. وتعتبر أفريقيا جنوبي الصحراء أكثر تعرضاً لهذا الخطر عن كثير من المناطق النامية الأخرى بسبب مستوى تنميتها.

(د) الوصول إلى الأسواق

بعد مرور ما يقرب من سبع سنوات على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بدأ يظهر توافق في الآراء فيما بين البلدان الأفريقية مفاده أنه بينما لم تحصل القارة على القليل من الفوائد من حيث الوصول إلى الأسواق، تواجه الحكومات الأفريقية التزامات متعددة الأطراف بالغة الشدة. فالميزة التنافسية التي كانت تتمتع بها بلدان أفريقية كثيرة في إطار اتفاقية لومي ومخططات نظام الأفضليات المعمم قد أخذت تتآكل إلى حد كبير. وقد قضت الشروط المفروضة من قبل مؤسسات بريتون وودز وشروط الدائنين[٣٦]، في حالات كثيرة، على الأحكام الضعيفة وغير الكافية أصلاً التي كانت تنص على معاملة بعض الاقتصادات الأفريقية معاملة خاصة وتفاضلية.

ويتبيّن من واقع الحال الآن أن البلدان الأفريقية تواجه عددا من الحواجز البالغة الشدة فيما يتعلق بالوصول إلى أسواق الشمال. وقد شددت دراسة أجراها الأونكتاد على أنه "إجمالي التحويلات من المستهلكين والميزانيات إلى الزراعة والصناعات التي تحظى بحماية كبيرة [في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي] يمكن أن يقدر بنحو ٤٧٠

مليون دولار في عام ١٩٩٧. وبإمكان البلدان المتقدمة أن توفر ٢,٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا مما تنفقه على الإعانات، وهذه نسبة تناظر قرابة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية. ويبلغ إجمالي الإعانات أكثر من نصف واردات البلدان المتقدمة من البلدان النامية و١٠ أضعاف مساعدتها الإنمائية الرسمية التساهلية"[٣٧]. وفي حالة أفريقيا جنوبي الصحراء، تبلغ التحويلات السنوية المشار إليها أعلاه ما يعادل ٢٤١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المشترك للمنطقة. ثم إن الذرى والحصص التعريفية، ورسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية المفروضة على الواردات (بشكل تعسفي أحياناً)، والقيود المتصلة بالصحة البشرية والنباتية المفروضة على الواردات بدون مبرر، وإعانات تصدير المنتجات الزراعية والصناعية، ومختلف أنواع إعانات الإنتاج والاستثمار فيما يخص الإنتاج الزراعي والصناعي على السواء، وأخيرا الممارسات المانعة للمنافسة التي تنفذها الشركات عبر الوطنية هي كلها تدابير لا تولد تشوهات تضرّ بمصدري البلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى فحسب، ولكنها تخلف أيضا آثارا ضارة على الأسواق المحلية لهذه البلدان.

ولم يجر بعد تقدير الأثر الصافي الناتج عن إزالة جميع التشوهات التي تضر بمنتجي البلدان النامية في الأسواق الخارجية والمحلية. على أن هناك تقديرات محدودة بدرجة أكبر. ويقدر أن تبلغ المكاسب التي تحققها أفريقيا جنوبي الصحراء نتيجة لإلغاء الحماية الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٦ دولارات للفرد الواحد[٣٨]. وهناك بحث آخر بشأن اثر اختراق الأسواق الناجم عن إتاحة وصول منتجات أقل البلدان نموا التي تخضع فقط لرسوم جمركية قصوى (أي تلك المنتجات التي تتجاوز معدلات الرسوم الجمركية المفروضة عليها نسبة ١٥ في المائة) إلى أسواق بلدان مجموعة الأربعة معفاة تماما من الرسوم الجمركية يشير إلى زيادة صادرات أقل البلدان نموا إلى بلدان مجموعة الأربعة بنسبة ١١ في المائة[٣٩]. وينبغي تعديل هذه التقديرات الحذرة بزيادتها زيادة كبيرة عندما تشمل جميع السلع الأساسية وجميع البلدان المتقدمة. وأخيرا، تقدر دراسة أخرى تشمل ٣٧ بلدا في أفريقيا جنوبي الصحراء وتتناول أثر وصول جميع المنتجات إلى بلدان مجموعة الأربعة معافاة من الرسوم والحصص الجمركية أن إيرادات الصادرات غير النفطية ستزداد بنسبة ١٣,٩ في المائة (أي بمبلغ ٢,٥ مليار دولار)[٤٠].

ومن الواضح أن إمكانيات وصول أقل البلدان نموا والاقتصادات الأفريقية إلى الأسواق ستزداد إلى حد كبير إذا أزيلت جميع التشوهات المشار إليها أعلاه في الاقتصادات المتقدمة. على أن هذه مكاسب مؤقتة يحتمل أن تضر جزئيا بالاقتصادات النامية غير

اقتصادات أقل البلدان نموا (بما في ذلك اقتصادات أفريقيا) في المراحل الأولية[٤١]، وهي مكاسب يرجح أن تتآكل إذا ومتى قُدّمت تسهيلات مماثلة إلى الاقتصادات الأخيرة.

وقد أحرز قدر من التقدم في الآونة الأخيرة في اتجاه تحسين شروط الوصول إلى الأسواق لصالح أقل البلدان نموا التي هي في غالبيتها بلدان أفريقية. وهذا يشمل مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠٠١. وستتوقف فعالية هذه المبادرة على توليد فرص تجارية جديدة لصالح أقل البلدان نموا دون أي يؤدي ذلك إلى تقييد سبل وصول بلدان نامية أخرى إلى الأسواق.

دال - الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات

على الرغم من الانتعاش الذي شهدته أفريقيا في النصف الثاني من العقد الماضي فإن أوضاعها الاقتصادية لا تزال بالغة الهشاشة. ولم تستطع سوى حفنة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن تجمع بين نمو سريع نسبياً وارتفاع الاستثمار والادخار المحليين، ولكن حتى هذه البلدان ظل أداؤها الاقتصادي يعتمد اعتماداً شديداً على ظروف خارجة عن سيطرتها، بما في ذلك أسعار السلع الأساسية وتدفقات رؤوس الأموال والأحوال الجوية والاستقرار السياسي في البلدان المجاورة. وتتوقع الإسقاطات الخاصة بالمنطقة بحسب الاتجاهات الأخيرة للمتغيرات الرئيسية مثل تدفقات رؤوس الأموال ومعدلات التبادل التجاري ومعدلات الاستثمار والادخار، وبحسب احتمالات النمو في اقتصاد بقية مناطق العالم، أن يبلغ معدل النمو السنوي ٣ في المائة في العقد الأول من الألفية الجديدة[٤٢]. وهذا المعدل هو أدنى كثيراً من المعدل اللازم لبلوغ هدف الحد من الفقر الذي وضعه المجتمع الدولي، وليس هذا فحسب بل هو أيضاً أدنى كثيراً من معدلات النمو المتوقعة لسائر المناطق المتقدمة والنامية، مما يعني زيادة تهميش أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

ويدل التحليل الآنف الذكر وغيره من الأعمال التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد في الماضي دلالةً واضحةً على أنه يكاد يستحيل تغيير مصير المنطقة ما لم يحدث تحول جذري في السياسات الدولية والمحلية. ومن المهم في هذا السياق أن يظل ماثلاً في الأذهان أن التدابير الدولية والمحلية متكاملة لا يمكن استبدال بعضها ببعض ولا يكفي زيادة الجهود المبذولة على صعيد السياسات المحلية للتعويض عن النواقص في البيئة التجارية والمالية الخارجية مثلما لا تكفي زيادة المعونة وتحسين الشروط التجارية لإزالة النتائج الضارة للسياسات المحلية المجانبة الصواب. وإذا كانت المسؤولية الأولى عن تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق نمو سريع ومطرد تقع على عاتق البلدان نفسها فإن المجتمع الدولي مسؤول أيضاً عن ضمان التوافق والانسجام بين تدابير السياسات الدولية والمحلية، ذلك أن للتدابير الدولية تأثيراً كبيراً على الظروف

الخارجية التي تواجه أفريقيا، وكذلك على السياسات المحلية عن طريق المعونة المشروطة وبرامج تثبيت الاستقرار والتكيف التي تدعمها مؤسسات بريتون وودز.

١ - التمويل الخارجي والمساعدات والديون الخارجية

يتعلق مجال الإجراءات الأول بالمساعدات. وعلى نحو ما ذُكر أعلاه، تجمع الآراء بصفة متزايدة على أن البلدان الأفريقية لا تستطيع، حتى في إطار أفضل نُظُم السياسات الممكنة، توليد الموارد اللازمة لدعم مستوى مُرض من النمو والتنمية. وتشير مختلف التقديرات التي أجراها الأونكتاد والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الاحتياجات من الموارد الخارجية إلى ضرورة توفير ما لا يقل عن عشرة بلايين إضافية من الدولارات سنوياً لمدة عشر سنوات تقريباً لوضع المنطقة على مسار نمو أسرع. وليس من شك في أن الحكومات في عدد من البلدان تستطيع عمل الكثير للمساعدة على تهيئة شروط مواتية للتدفقات الداخلة من قبيل رؤوس الأموال الخاصة لكي تساهم في سد ثغرة الموارد. بيد أن تعليق الآمال على رؤوس الأموال الخاصة للوفاء بحاجة التنمية الأفريقية إلى التمويل الخارجي أمر غير واقعي وربما أدى إلى نتائج عكسية، إلا في حالة الاقتصادات الغنية بالنفط والمعادن. واعتُرف بهذه الحقيقة اعترافاً واضحاً في تقرير زيديّو: "حتى لو قُطعت خطى واسعة في تحرير التجارة وإصلاح السياسات المحلية والتدفقات الرأسمالية الداخلة إلى البلدان النامية فإن التعاون الدولي سيحتفظ بأربعة أدوار حيوية لا بديل عنها". وأول هذه الأدوار هو الموضوع قيد المناقشة هنا، أي: "المساعدة على بدء التنمية في بلدان وقطاعات لا تجتذب إلا القليل من الاستثمارات الخاصة، ولا يمكنها اقتراض مبالغ كبيرة من المصادر التجارية. وهذا هو الدور التقليدي للمساعدة الإنمائية الرسمية والقروض التي تقدمها مصارف التنمية المتعددة الأطراف"[٤٣].

وعلى هذا النحو، لا بد من توفير التمويل الخارجي الإضافي من مصادر رسمية، على الأقل في بداية الأمر. وتستطيع هذه المصادر أداء دور حافز مع مرور الوقت لزيادة الادخار المحلي وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة. وينبغي أن يكون عنصر المِنَح في هذا التمويل كبيراً لكي يعوض عن خسائر التبادل التجاري التي ستواصل المنطقة تكبدها على الأرجح ما دامت تعتمد في صادراتها على السلع الأساسية والصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والموارد. وينبغي إيلاء الاعتبار أيضاً لإدماج عنصر تعويضي تلقائي في آلية المساعدة بحيث لا يتوقف النمو بفعل صدمات خارجية مفاجئة.

وتتفق الآراء بصفة متزايدة أيضاً على ضرورة تحسين فعالية المساعدات. ولئن كان ذلك يستدعي تحسين السياسات والمؤسسات في البلدان المستفيدة فإن جانباً هاماً من المشكلة

يرتبط أيضاً بالمانحين الذين يسعون في كثير من الأحيان إلى تحقيق مآربهم الخاصة في توزيع المساعدات واستخدامها عن طريق الترويج لصادراتهم وشركاتهم. والسبيل إلى تحسين فعالية المساعدات يكمن على ما يبدو في تحسين التنسيق ورفع القيود عن المساعدات. وفي هذا الصدد، تعد المبادرات الأخيرة التي اتخذتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المعونة المشروطة والجهود التي تبذلها مؤسسات بريتون وودز لتنسيق المساعدات حول البرامج القطرية خطوات يجدر الترحيب بها ومواصلتها بنشاط.

وعلى نحو ما ورد أعلاه، يمكن لتخفيف عبء الديون أن يؤدي دوراً هاماً في توفير تمويل خارجي كاف في أفريقيا. والحقيقة أن المجتمع الدولي لم يقف مكتوف الأيدي حيال مشكلة الديون الأفريقية. فشمال أفريقيا استفادت من عمليات رئيسية في مجال إعادة جدولة الديون منذ عام ١٩٨٥. وفيما يخص البلدان المثقلة بالديون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يقتضي الأمر اتباع نهج أكثر جرأة من النهج المعتمد حتى الآن في سياق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وفي عام ١٩٩٨، قدمت أمانة الأونكتاد اقتراحاً لإجراء "تقييم شامل لقدرة أفريقيا على تحمل عبء الدين ... يُعهد به إلى هيئة مستقلة لا تتأثر دون وجه حق بمصالح الدائنين. ويمكن أن تتألف هذه الهيئة من شخصيات بارزة متمرسة في مسائل التمويل والتنمية ويمكن تعيينها باتفاق متبادل بين الدائنين والمدينين، مع التزام الدائنين بتنفيذ أي توصيات تقدَّم تنفيذاً كاملاً وسريعاً"[٤٤]. ويبدو أن هذا الاقتراح لا يزال صالحاً اليوم نظراً للمشاكل المرتبطة بتنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والعيوب التي تشوب الأنشطة المتعلقة بالقدرة على تحمل عبء الدين، كما ذُكر أعلاه. ولا ينبغي أن يقتصر هذا النهج على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإنما ينبغي أن يشمل طائفة أوسع من البلدان، بما في ذلك ما يسمى بالبلدان المدينة المتوسطة الدخل التي تحتاج إلى تدابير خاصة للخلاص من عبء ديونها المفرط. وينبغي أيضاً إيلاء الاعتبار لتعليق مدفوعات الديون التي تؤديها جميع البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون بدون التزامات إضافية بالفوائد المترتبة إلى أن يتم بلوغ اتفاق نهائي بشأن تخفيض الديون، يوسَّع فيما بعد ليشمل بلداناً لا تنتمي إلى مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إذا تبين أنها تفي بشروط تخفيف عبء الدين[٤٥]. وغني عن البيان أن مبادرة تخفيف عبء الديون التي تتمحور حول هذه المبادئ يمكن أن تسهم مساهمة لا يستهان بها في النمو والحد من الفقر شريطة أن تكون مقرونة بتمويل رسمي إضافي لسد النقص في الموارد الخارجية.

٢ - قضايا رئيسية في السياسة التجارية الدولية تهم أفريقيا

تشكل أوجه عدم التجانس والاختلال في النظام التجاري العالمي، ومن ضمنه عدد من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، عوائق خطيرة أمام النمو والتنمية في أفريقيا، كما أكدت البلدان الأفريقية في عدد من المناسبات في السنوات الأخيرة[٤٦]. ولا يزال عدد كبير من هذه البلدان، بما في ذلك الغالبية العظمى من أقل البلدان نمواً، تواجه صعوبات في تنفيذ الاتفاقات، بما في ذلك تكييف القوانين والأنظمة الوطنية وتحسين قدراتها المؤسسية في سبيل الوفاء بالتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية. ولا يزال نفاذها إلى أسواق البلدان الصناعية مقيداً في المجالات التي تتمتع فيها بمزايا تنافسية، بما في ذلك المنتجات الزراعية والمصنوعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والموارد. ولم تجن هذه البلدان بعد فوائد يُعتد بها من مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

والأهم من ذلك أنه ينبغي مراجعة الاتفاقات والممارسات الراهنة بغية تقييم أثرها في التنمية الأفريقية، واتخاذ تدابير لتوسيع نطاق وإطالة أمد الأحكام الحالية للمعاملة الخاصة والتفضيلية في المجالات التي تعوق التنمية الأفريقية، وترجمتها إلى التزامات واضحة. وتشمل المجالات التي قد يلزم فيها اتخاذ هذه التدابير إعادة تقييم مفهوم الفترة الانتقالية، خاصة في سياق الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة؛ والاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية لمراعاة الظروف والاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية؛ واتخاذ تدابير لتحقيق أهداف نقل التكنولوجيا المتوخاة في الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيرها من الأحكام ذات الصلة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ والتنفيذ الفعال للمادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وهي المادة المتعلقة ببناء القدرات في مجال الخدمات، والوصول إلى التكنولوجيا وقنوات التوزيع. ومن المهم أيضاً ضمان التفاهم القاضي بأنه لا ينبغي استخدام أي حكم من أحكام الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لمنع اتخاذ تدابير لتوفير الأدوية بأسعار ميسورة في سبيل النهوض بالصحة العامة. ولا ريب في أن المساعدة التقنية تستطيع أداء دور هام في تحسين قدرة هذه البلدان على تقييم تكاليف وفوائد مختلف الاتفاقات والممارسات تقييماً أفضل، والمشاركة بصورة أكثر فعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي آليات تسوية المنازعات.

وينبغي مراجعة الحدود القصوى للتعريفات الجمركية وتدرجها التصاعدي، والحواجز غير التعريفية مثل إعانات التصدير وتدابير الدعم المحلية، وتدابير الصحة البشرية والنباتية الصارمة المطبقة في البلدان الصناعية التي تفرض قيوداً على الصادرات الأفريقية. ويلزم أيضاً إدخال تحسين حقيقي على وصول المنتجات الزراعية الأفريقية إلى الأسواق وعلى

تنفيذ الاتفاق بشأن الزراعة، بما في ذلك الوفاء بشواغل التنمية الأساسية مثل تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية الريفية، وكذلك تنفيذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. وينبغي دعم تحسين تسهيلات النفاذ إلى الأسواق وتكميلها ببرامج محددة لبناء القدرات تساعد هذه البلدان على تنويع صادرتها وتعزيز قدرتها التنافسية.

٣ - قضايا السياسات المحلية

إن التجربة التي مرت بها في السبعينات بلدان أفريقية كثيرة واقعة جنوب الصحراء الكبرى تدل دلالة قوية على أن وجود بيئة خارجية إيجابية لتدفقات التجارة والموارد لا يفضي تلقائياً إلى نمو ذاتي. وخلال الفترة المعنية، أتاحت معدلات التبادل التجاري المواتية وتدفقات المعونة رفع معدلات الاستثمار والنمو في قسم كبير من المنطقة، إلا أن تردي البيئة الخارجية من أواخر السبعينات فصاعداً بسبب عدم زيادة المدخرات المحلية وتنويع الصادرات وتوسيعها حال دون الإبقاء على النمو الأفريقي. وسبق تناول هذه المشاكل بشيء من التفصيل في بحوث أجراها الأونكتاد بشأن أفريقيا واتضح أن منشأها هو الاستراتيجيات الإنمائية التي طُبقت دون إيلاء عناية كافية للإنتاجية الزراعية والقدرة التنافسية الصناعية[٤٧]. واتسمت السياسات بتحيز قوي ضد أصحاب المشاريع الخاصة الناشئة، مقروناً بتفاؤل شديد حيال قدرات الدولة في تنشيط التنمية.

ولم تنجح التجارب اللاحقة لبرامج التكيف الهيكلي في تهيئة ظروف مواتية للنمو المطرد. فقد تركت هذه البرامج مسألتي التراكم والنمو لقوى السوق الحرة دون إيلاء اهتمام كاف لنواقص الأسواق والشركات المحلية والبنى التحتية العمرانية والبشرية والمؤسسات. ومن جديد، تفوقت الأيديولوجيا على الاتجاه العملي بالتحيز هذه المرة ضد تدخل الدولة في ذاته. وأدت برامج التكيف إلى تفكيك آليات تراكم رؤوس الأموال التي تتحكم فيها الدولة، ولكنها لم تنجح في إنشاء آليات بديلة تملك مقومات البقاء. وأفضى إطلاق قوى السوق من خلال التحرير ورفع الضوابط في كثير من الأحيان إلى مزيد من عدم الاستقرار وأخفق في توليد حوافز مناسبة، في الوقت الذي حالت فيه مواطن الضعف المؤسسية والقيود الهيكلية دون ترجمة الحوافز إلى استجابة قوية من جانب العرض تتخذ شكل استثمارات جديدة لتوسيع القدرة الإنتاجية وترشيدها. وكان عدم مراعاة الظروف الخارجية مراعاة سليمة في رسم السياسات بمثابة فشل ذريع. وعلى غرار ما حدث في الفترة السابقة، بُنيت السياسات على توقعات مفرطة التفاؤل بشأن تطور البيئة الاقتصادية الدولية.

ويلزم الآن الأخذ برؤية جريئة في تصميم السياسات وتنفيذها، بالاستناد إلى تجربة فترة ما بعد الاستعمار وفترة التكيف وبالاستناد إلى الدروس المستفادة من نجاح التصنيع والتنمية في شرق آسيا وفي أماكن أخرى. وتتفق الآراء الآن على أهداف معينة، منها تحقيق الانضباط النقدي والمالي والاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والمبادرة الخاصة والحكم السديد ووجود مؤسسات فعالة. وتلتقي الآراء أيضاً حول دور الدولة في تطوير البنية التحتية البشرية والعمرانية والترويج لمؤسسات سوقية وتنظيمية فعالة، وبيروقراطية تتسم بالكفاءة والمقدرة المهنية والاستقلال، بعد انحسار دورها كثيراً خلال العقدين الماضيين اللذين انصب التركيز فيهما على الإقلال من شأن الدولة.

ومن القضايا الرئيسية في مجال السياسات الدور الذي ينبغي إسناده إلى كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي وإلى التدخل الحكومي وقوى السوق الحرة في توليد الحوافز وتوجيه سلوك القطاع الخاص. ولا شك في وجوب منح الأسواق دوراً أكبر من الدور الذي أسند إليها في إطار نظم السياسات التي كانت سائدة في حقبة ما بعد الاستعمار. ولكن يبدو أن الأمور ذهبت إلى أبعد مما ينبغي في بعض الجوانب ومن المهم إعادة التوازن بين دور الحكومة ودور السوق. ويوجد قدر من التضارب بين ما يشاع في أحيان كثيرة من أن الحكومات في أفريقيا غير قادرة على التدخل الفعال وتحميلها في الوقت نفسه عبئاً من التدابير الشاقة في إطار برامج التكيف.

ويجب إعادة النظر في سياسة التدخل الحكومي في ثلاثة مجالات رئيسية هي الزراعة والتجارة الدولية والشؤون المالية. ولا ريب في أن هذا التدخل ينبغي تصميمه لإحياء القطاع الخاص وإرشاده وتنظيم هيكل الحوافز بحيث توجَّه طاقة وفعالية النشاط التجاري صوب الوفاء بالأهداف الإنمائية. ويقتضي تشجيع تشكيل رؤوس الأموال الزراعية ونمو الإنتاجية الزراعية سياسة تزيد أرباح الاستثمار وتخفض المخاطر عن طريق تهيئة بيئة مستقرة وتقليص المعوقات التقنية والمالية التي تعترض القدرة على الاستثمار والرغبة فيه. وربما أمكن في هذا الصدد إسناد دور هام للاستثمار العام والسياسات السعرية وتوفير خدمات يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى. ويجب إجراء تقييم موضوعي لأثر حلّ هيئات التسويق الزراعي في الحوافز ومعوقات العرض.

ويعزى تهميش أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في التجارة العالمية إلى تفاعل هبوط معدلات التبادل التجاري مع عجز المنطقة عن توسيع القدرة الإنتاجية والانتقال إلى منتجات دينامية، وليس إلى مقاومة المنطقة لنظم التجارة المفتوحة. ولهذا السبب، تحتاج أغلب البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى التركيز على سياسات تعزيز النمو، بما في ذلك ترويج

صادرات المنتجات الدينامية بدلاً من التركيز على تحرير التجارة. وينبغي أيضاً أن يظل ماثلاً في الأذهان أن تصدير المصنوعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة غير الماهرة لا ينطوي دائماً على احتمالات أفضل من حيث الأسعار والأرباح مما تقدمه بعض المنتجات الكثيفة الاستخدام للموارد والسلع الأولية. وينبغي الأخذ بنهج تفاضلي يُبنى عليه نظام تجاري يوفر للمصدرين حوافز للانتقال إلى منتجات تتسم بدينامية أكبر في السوق وبإنتاجية أعلى، بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الائتمان والحصول على المدخلات بأسعار معفية من الرسوم. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بجدية في إزالة العوائق أمام هذا التدخل الانتقائي على أساس مقيد زمنياً ومتعدد الأطراف. والحقيقة أن "السماح للبلدان بحماية بعض الصناعات حماية محدودة ومقيدة زمنياً في مراحل التصنيع الأولى" هو أحد المقترحات الواردة في تقرير زيديّو: "مهما كان النموذج القديم للحماية الشاملة المراد به رعاية صناعات بدائل الواردات مجانباً للصواب فمن الخطأ الذهاب إلى النقيض الآخر ومنع البلدان النامية من توفير رعاية نشطة لتطوير القطاع الصناعي. وقد يساعد اشتراط الموافقة الدولية على هذه الحماية حكومات البلدان النامية على مقاومة المطالبات المفرطة من جماعات الضغط المحلية (ومن الشركات المتعددة الجنسيات) فيما يخص الاستثمار المحلي"[٤٨].

ويعد سعر الصرف أهم العوامل المؤثرة في الأداء التجاري قاطبةً، ولا ينبغي تركه للأسواق الضحلة والمضطربة ولتقلبات التدفقات الرأسمالية المزعزعة للاستقرار. ومن الصعب تثبيت استقرار أسعار الصرف ومقايستها مقايسة مناسبة في إطار حساب رأسمالي مفتوح بصرف النظر عن نظام أسعار الصرف المعتمد، حتى في البلدان التي لديها أسواق مالية أكثر تطوراً وعمقاً وآليات تنظيمية فعالة[٤٩]. ولذلك ، ينبغي إعادة تقييم نظم الحسابات الرأسمالية بهدف فرض رقابة فعالة على التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل المزعزعة للاستقرار. ويلزم أيضاً ضبط وتنظيم حركة رؤوس الأموال بغية ضمان تخصيص جزء كبير من تدفقات رؤوس الأموال الداخلة لنقل الموارد فعلاً لا مجرد تحويلها واستخدامها لأغراض غير منتجة مثل تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وتكوين احتياطي كضمانة من هجمات المضاربة.

وإذا أريد الحفاظ على فرص تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي للنمو والحد من الفقر فمن المهم إعادة تقييم السياسات المتبعة في هذه المجالات الرئيسية لأجل الوقوف على نواقصها وتنقيحها عند اللزوم. وتتسم إعادة التقييم هذه بأهمية خاصة على ضوء التحول الأخير صوب الحد من الفقر باعتباره أهم هدف يصبو إليه التعاون الإنمائي الدولي. ويبدو أن هذا التحول دفع إليه القلق إزاء عدم تحقيق برامج التكيف أثراً يُعتد به في الحد من الفقر. ونتيجة لذلك، أنشئت مرافق جديدة في مؤسسات بريتون وودز (مرفق الحد من الفقر

والنمو، وائتمان دعم الحد من الفقر)، ورُبط تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ربطاً واضحاً ببرامج ترمي إلى الحد من الفقر. وجرى التركيز أيضاً على ''المُلكية القطرية'' في تصميم ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

ويمكن لسياسات التكيف الهيكلي وسياسات الاقتصاد الكلي أن تؤثر في الفقر بسبيلين رئيسيين هما النمو وتوزيع الدخل. فإذا أخفقت السياسات في تحسين النمو وأفضت في الوقت نفسه إلى توسيع التباين في توزيع الدخل كانت النتيجة زيادة الفقر. فعلى سبيل المثال، تراجع الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥ بمعدل ١ في المائة سنوياً. والأهم من ذلك أن هذا التراجع اقترن بتدهور في توزيع الدخل؛ ويقدر الانخفاض في متوسط دخل الفرد للشريحة الأفقر البالغة نسبتها ٢٠ في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة نفسها باثنين في المائة سنوياً، أي ضعف معدل الانخفاض في متوسط دخل الفرد. وهكذا، ازداد الفقر في المنطقة لا لانخفاض متوسط دخل الفرد فحسب وإنما لتراجع نصيب الفقراء من الدخل القومي أيضاً[٥٠]. والحقيقة أن الفقر ارتفع على ما يبدو نتيجة زيادة أوجه اللامساواة، حتى في البلدان التي شهدت نمواً إيجابياً في دخل الفرد[٥١].

ويُستنتج من ذلك أن التوصل إلى نتائج ملموسة ومطردة يستدعي أن يستند التركيز الجديد على الحد من الفقر إلى تقييم دقيق وصريح لآثار سياسات التكيف الهيكلي على النمو وتوزيع الدخل. إلا أنه لم يظهر بعد ما يدل على قرب القيام بهذا التقييم[٥٢]. بل يبدو أن التركيز منصب على إعادة توجيه الإنفاق العام وتدفقات المعونة إلى مجالات يُتوقع أن تقدم نتائج سريعة في الحد من الفقر، منها مجالا الصحة والتعليم. بيد أن هذا النهج، على فوائده، قد لا يخلف في الفقر أثراً باقياً ما لم تنجح السياسات المتبعة في مجالات مثل الزراعة والتجارة والتمويل والمؤسسات العامة وإزالة الضوابط والخصخصة في رفع مستوى النمو من دون أن تؤثر سلباً في توزيع الدخل. كما يمكن أن يستتبع هذا النهج آثاراً خطيرة مع مرور الوقت لأن الإنفاق المراد به التأثير الفوري في الفقر يؤدي إلى تباطؤ تراكم رأس المال، ولا سيما إذا ظلت الموارد، بما في ذلك المعونة، دون ما هو مطلوب. ولهذا، يجب أن تقترن برامج الحد من الفقر لا بزيادة الموارد فحسب وإنما أيضاً بسياسات في مجال التكيف الهيكلي وسياسات على صعيد الاقتصاد الكلي لأجل دفع عجلة النمو وتحسين توزيع الدخل.

الحواشي

(١) يشير مصطلح ''أفريقيا جنوبي الصحراء'' المستخدم في هذا التقرير، ما لم يرد ما يدل على خلاف ذلك، إلى جميع البلدان في أفريقيا عدا عن جنوب أفريقيا وبلدان شمال أفريقيا (الجزائر والجماهيرية العربية الليبية وتونس ومصر والمغرب).

(٢) انظر *African Development in a Comparative Perspective*, UNCTAD, James Currey and Africa World Prees, Geneva, Oxford and Trenton NJ, 1999. ويستند هذا العمل إلى تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، الجزء الثاني، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف. وترد فيما يلي من هذا التقرير إحالات إلى الدراسة السابقة.

(٣) انخفضت معدلات النمو السكاني في أفريقيا جنوبي الصحراء من ٢,٨ في المائة في السبعينات إلى ٢,٦ في المائة في أواخر التسعينات. وسجلت منطقة شمال أفريقيا، من جهة ثانية، انخفاضاً أكثر حدة، من ٢,٤ في المائة إلى ١,٧ في المائة خلال الفترة نفسها.

(٤) إن التقديرات الإقليمية ودون الإقليمية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية الأفريقية فيما يتصل بمعدلات النمو السنوي اللازمة حتى عام ٢٠١٥ من أجل بلوغ المستوى المستهدف المذكور آنفاً للحد من الفقر تتراوح بين ٥ و٦ في المائة في حالة شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي، وبين ٦ و٧ في المائة في حالة أفريقيا الوسطى، وبين ٧ و ٨ في المائة في حالة غرب وشرق أفريقيا، وتبلغ ٦,٨ في المائة في حالة أفريقيا ككل (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ١٩٩٩ (*Economic Report on Africa 1999*, Addis Ababa, p. 24).

(٥) ECA, Transforming Africa's Economies, Overview, Addis Ababa, 2001, p. 4. وفيما يتصل بالسياسات التي تُسهم في التحوُّل عن التصنيع في أفريقيا جنوبي الصحراء، انظر: F. Noorbakhsh and A. Paloni, "Structural Adjustment Programs and Industry in Sub-Saharan Africa: Restructuring or De-industrializaton", *The Journal of Developing Areas*, Vol. 33, Summer 1999.

(٦) بنن وبوركينا فاصو وتشاد وتوغو والجماهيرية العربية الليبية وسان تومي وبرنسيبي والسودان وسيشيل وغانا ومصر وملاوي ونيجيريا.

(٧) من بين البلدان العشرة الواقعة في أفريقيا جنوبي الصحراء حيث سجلت الزراعة معدل نمو أسرع بكثير من معدل نمو السكان خلال فترة التسعينات، اعتبر البنك الدولي أن غانا وملاوي ونيجيريا فقط تندرج ضمن ''المجموعة الأساسية من البلدان المتكيفة'' في عام ١٩٩٣ (*African Development in a Comparative Perspective*, UNCTAD, James Currey and Africa World Press, Geneva, Oxford and Trenton NJ, 1999, table 1, p. 12). وثمة معيار آخر للإصلاح يستخدمه البنك الدولي (*Adjustment in Africa*, Oxford,Oxford University Press, 2001, p. 239, table A.13) وهو يتمثل في درجة التدخل في الأسواق الزراعية. فمن بين البلدان التي حققت نمواً زراعياً كبيراً خلال فترة التسعينات، هناك ثلاثة بلدان (بنن وغانا وبوركينا فاصو) تندرج ضمن فئة البلدان ''ذات مستوى التدخل العالي''، وثلاثة بلدان (تشاد ونيجيريا وملاوي) تندرج ضمن فئة البلدان ''ذات مستوى التدخل المنخفض''، بينما يقع بلد آخر (توغو) عند الحد الفاصل بين هاتين الفئتين. وقد أوضحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً أن ''الإصلاحات لم تفض إلى الاستجابة المتوقعة على مستوى العرض ... ولذلك فإن التنمية الزراعية ينبغي أن تتجاوز 'تصحيح الأسعار' وأن تركز بدرجة أكبر على زيادة الإنتاجية من خلال إزالة القيود المؤسسية والهيكلية''. (*Transforming Africa's Economies: Overview*, Addis Ababa, 2001, p. 39).

(٨) FAO, *Africa Report No. 1*, April 2001.

(٩) ECA, *Economic Report on Africa 1999*, Addis Ababa, p. 7.

(١٠) للاطلاع على بحث يتناول أهمية الاستثمار في الهياكل الأساسية في أفريقيا، انظر: World Bank, *Can Africa Claim the 21st Century?*, Washington, D.C., 2000, pp. 132-142؛ والأونكتاد، "الهياكل الأساسية للنقل والتجارة والقدرة التنافسية في أفريقيا"، TD/B/46/10، جنيف، ١٩٩٩؛ و AfricanDevelopment Bank, *African Development Report 1999*, Part 2, Oxford University Press.

(١١) للاطلاع على أدلة على العلاقة بين النمو والتدفقات الرأسمالية الخاصة، انظر الأونكتاد، تدفقات رؤوس الأموال والنمو في أفريقيا، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٠.

(١٢) للاطلاع على تحليل للعلاقة بين الاستثمار والادخار والتصدير ومقارنة بين التجربة الأفريقية وتجربة شرق آسيا، انظر: Y. Akyüz and C. Gore, "African Economic Development in a Comparative Perspective", *Cambridge Journal of Economics*, Vol. 25/3, May 2001.

(١٣) انظر ECA, *Transforming Africa's Economies: Overview*, Addis Ababa, 2001, p. 29.

(١٤) بين أوائل فترة التسعينات وأواخرها، سجلت البلدان الثلاثة جميعها معدلات نمو أعلى رغم انخفاض معدلات الاستثمار.

(١٥) بين أوائل التسعينات وأواخرها، سجلت جزر القمر وغينيا - بيساو وسوزايلند انخفاضات في معدلات الاستثمار والنمو؛ وظل معدل النمو في الكونغو ينخفض بالرغم من ارتفاع معدلات الاستثمار؛ وأخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون ورواندا وزامبيا تتجه نحو مسار يشتمل على ارتفاع معدلات الاستثمار والنمو؛ وسجلت الجزائر وكينيا معدل نمو أعلى رغم انخفاض معدلّ الاستثمار.

(١٦) الأونكتاد، تدفقات رؤوس الأموال والنمو في أفريقيا، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٠، الجدول ١.

(١٧) World Bank, *Global Development Finance 2001*, Washington, D.C., tables 4-1 - 4-3, pp.89-91.

(١٨) الأونكتاد، تدفقات رؤوس الأموال والنمو في أفريقيا، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٠، ص ٢٥ الجدول ٦.

(١٩) الأونكتاد، تدفقات رؤوس الأموال والنمو في أفريقيا، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٠.

(٢٠) ECA, *Economic Report on Africa 1999*, Addis Ababa, pp. 23-24. وفي هذه العملية، يقدر معدل النمو المطلوب لتحقيق هدف تخفيف الفقر بنسبة ٦,٨ في المائة في السنة.

(٢١) P. Collier and D. Dollar, "Can the World Cut Poverty in Half?", Washington, D.C., World Bank, 2000. انظر أيضا R. Gotschalk, "Growth and Poverty Reduction in Developing Countries: How much External Financing will be Needed in the New Century?" (mimeo), Institute of Development Studies, Brighton, U.K., December 2000. في هذه الدراسة، يقدر أن تحقيق هدف تخفيف الفقر يتطلب معدل نمو قدره ٨.٢ في المائة لأفريقيا جنوبي الصحراء، ونسبة تمويل خارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي قدرها ١٦ في المائة في البداية و ١٢,٧ في المائة بعد ذلك.

(٢٢) *Technical Report of a High-Level Panel on Financing For Development* (Zedillo Report), United Nations, New York, 22 June 2001, p. 59.

(٢٣) انظر على سبيل المثال "التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية"، تقرير الأمين العام، الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/55/422)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٢٤) تبدو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثناءا لهذا الاتجاه؛ انظر IMF/WB Development Committee, "Leveraging Trade for Development: World Bank Role" (mimeo), 3 April 2001, figure 1.

(٢٥) IMF, "Trade and Trade Policies in Eastern and Southern Africa", Occasional Paper 196, Washington, D.C., 2000, pp.22-23.

(٢٦) ارتفعت نسب التركز في تونس وزمبابوي ومصر والمغرب وانخفضت في الجماهيرية العربية الليبية ومدغشقر وموريشيوس (دليل إحصاءات الأونكتاد لعام ٢٠٠٠ ، الجدول ٤-٥).

(٢٧) A. Deaton, "Commodity Prices and Growth in Africa", *Journal of Economic Perspectives*, Vol.13/3, Summer 1999, table 1, p. 26.

(٢٨) في هذا التوزيع لتكاليف عمل الوحدة، يعرّف سعر الصرف الحقيقي بأنه السعر الذي يمثل (ρ) مبلغ العملة الوطنية بالنسبة لكل دولار مؤطراً بمؤشر الأسعار المحلية؛ وبالتالي، فإن ارتفاع (ρ) يعني انخفاض قيمة العملة المحلية. ويتم تحديد الأجور الحقيقية (ω) من خلال أطر الأجور الاسمية بمؤشر الأسعار المحلية، وتعرّف إنتاجية العمل (γ) باعتبارها تمثل القيمة المضافة بالأسعار الثابتة بالنسبة لكل عامل. ويعرف مؤشر القدرة التنافسية بأنه (ργ/ω)، أي معادل كلفة عمل الوحدة بالدولارات. وقد أجري تحليل مماثل لشمال أفريقيا في وثيقة الأونكتاد TD/B/44/12، الجدول ٤، ص ١٣؛ ولسبعة بلدان أفريقية في *African Development in a Comparative Perspective*، مرجع سابق، الجدولان ٢١ و٢٢، ص ٨٧-٨٨.

(٢٩) World Bank, *Can Africa Claim the 21st Century?*, Washington, D.C., 2000, table 1.4, p. 22.

(٣٠) وكما لوحظ أعلاه، كانت التسربات عبر هذه القنوات في أواخر التسعينات أعلى مستوى من ذلك، إذ بلغت ٣٨ في المائة من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الصافية الداخلة إلى أفريقيا جنوبي الصحراء. وتستند الحسابات المذكورة أعلاه إلى نسبة أصغر لأنها تشير إلى عقدي الثمانينات والتسعينات؛ انظر الأونكتاد، تدفقات رؤوس الأموال والنمو في أفريقيا، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٠، الجدول ٣.

(٣١) للاطلاع على تقديرات البنك الدولي للدورة الراهنة للسلع الأولية، انظر *Global Development Finance 2001*, Washington, D.C., Appendix 6.

(٣٢) يشمل الرسم البياني ٤ والتحليل ذو الصلة ١٦ بلدا في أفريقيا جنوبي الصحراء وخمس سلع أساسية. وفي عام ١٩٩٩، بلغ المتوسط (غير المرجح) لنصيب هذه السلع الأساسية في إجمالي صادرات البلدان الـ ١٦ نسبة ٣٠ في المائة.

(٣٣) IMF/WB Development Committee, "Leveraging Trade for Development: World Bank Role" (mimeo), 3 April 2001, p. 3.

(٣٤) A. Maizels, K. Berge, T. Crowe and T.B. Palaskas, "Trends in the Manufactures Terms of Trade of Developing Countries" (mimeo - Leverhulme project F527/B), March 1998.

(٣٥) A. Maizels, "The ManufacturesTerms of Trade of Developing Countries with the United States, 1981-97" (mimeo), Queen Elizabeth House Working Paper Series, University of Oxford, Oxford, January 2000.

(٣٦) انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ECA, *Africa and the Multilateral Trading System and the World Trade Organization: Seattle and Beyond*, Addis Ababa (no date), and R. Ricupero, "Africa and a New Round of Multilateral Trade Negotiations", ورقة قدمت إلى مركز دراسة الاقتصادات الأفريقية، أوكسفورد، آذار/مارس ٢٠٠١.

(٣٧) E. Supper, *Is There Effectively a Level Playing Field for Developing Country Exports?*, UNCTAD, Policy Issues in International Trade and Commodities Study Series, No. 1, United Nations, New York and Geneva 2001, p. 5.

(٣٨) H. Binswanger and E. Lutz, "Agricultural Trade Barriers, Trade negotiations, and the Interests of Developing Countries" الأونكتاد العاشر، اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن التجارة والتنمية: اتجاهات للقرن الحادي والعشرين، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ص ٥ من النص الإنكليزي.

(٣٩) B. Hoekman, F. Ng and M. Olarreaga, "Tariff Peaks and Least Developed Country Exports" (mimeo), February 2001.

(٤٠) E. Ianchovichina, A. Mattoo and M. Olarreaga, "Unrestricted Market Access for SSA: How much is it worth and who pays?", World Bank Working Paper 2595, April 2001. ومن المتوقع، في رأي نفس المؤلفين، أن تؤدي حرية وصول الاتحاد الأوروبي إلى أقل البلدان نموا في إطار برنامج "كل شئ ما عدا الأسلحة"، إلى توليد زيادة في الصادرات قدرها ٥١٣ مليون دولار، أي ٢,٨ في المائة من الصادرات غير النفطية إلى البلدان الـ ٣٧ في أفريقيا جنوبي الصحراء.

(٤١) إذا تم منح هذه الامتيازات لأقل البلدان نموا فيما يخص منتجات المنسوجات مع عدم تغيير الحصص الإجمالية، سيقع الأثر الصافي على مصدري البلدان النامية غير أقل البلدان نموا.

(٤٢) حُسبت هذه الإسقاطات باستخدام نموذج مستقبل الترابط العالمي (نموذج فوجي) الذي استُحدث في جامعة سوكا. وللاطلاع على وصف مفصل لنموذج فوجي العالمي، بما في ذلك خلفيته التاريخية ومنهجيته ونطاقه وهيكله، انظر A. Onishi, *FUGI Global Model 9.0 M200/80: Integrated Global Model for Sustainable Development*, Soka University, Institute of Systems Science, Tokyo, 31 March 1999.

(٤٣) التقرير التقني لفريق خبراء رفيع المستوى عن التمويل من أجل التنمية، (تقرير زيدّيو)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الصفحة ٨.

(٤٤) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٨، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، الصفحتان ٢٩ و٣٠.

(٤٥) للاطلاع على تفاصيل هذه المقترحات، انظر "التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية"، تقرير الأمين العام، الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/55/422)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٤٦) الدورة العادية الثالثة لوزراء التجارة في بلدان منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية الأفريقية، القاهرة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، طرابلس، شباط/فبراير ٢٠٠١؛ والاجتماع الرفيع المستوى لتبادل الآراء بين المفاوضين التجاريين الأفارقة تحضيراً للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، أديس أبابا، ٢٦-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

(٤٧) انظر، بوجه خاص، الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٨، المرجع المذكور؛ والأونكتاد، تدفقات رؤوس الأموال والنمو في أفريقيا، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٠؛ والعدد الخاص بالتنمية الاقتصادية الأفريقية من منظور مقارن، *Cambridge Journal of Economics*، أيار/مايو ٢٠٠١. ويعتمد النص أعلاه إلى حد بعيد على هذه الدراسات.

(٤٨) التقرير التقني لفريق خبراء رفيع المستوى عن التمويل من أجل التنمية (تقرير زيدّيو)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الصفحة ١٧.

(٤٩) للاطلاع على مناقشة لهذه المسألة، انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠١، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، الفصل الخامس.

(٥٠) ''عرض مقدم من معهد الشمال - الجنوب إلى اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان والتنمية الدولية التابعة للجنة الدائمة للشؤون الخارجية والتجارة الدولية: مجلس العموم، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩''، http://www.nsi-ins.ca/ensi. وتشير دراسة أخرى تقارن مؤشر الفقر في سبعة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣ إلى زيادة الفقر في خمسة منها وتراجعه في اثنين، وإلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر من ٣٨,٥ إلى ٣٩,١ في المائة، وإلى ارتفاع مؤشر فارق الفقر (أي متوسط الدنو عن خط الفقر كنسبة مئوية من دخل حد الفقر) من ١٤,٤ إلى ١٥,٣ في المائة؛ M. Ravallion and S. Chen, "What Can New Survey Data Tell Us about Recent Changes in Distribution and Poverty?", *World Bank Economic Review*, Vol. 11, No. 2, 1997.

(٥١) تفيد دراسة أجراها A.A.G. Ali and E. Thorbecke ("The State and Path of Poverty in Sub-Saharan Africa: Some Preliminary Results", *Journal of African Economies*, Vol. 9, (AERC Supplement 1, 2001، أن هذا قد ينطبق على نيجيريا وأوغندا في الفترتين ١٩٨٦-١٩٩٢ و١٩٨٩-١٩٩٢ على التوالي، حيث لم يمنع النمو الإيجابي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حدوث زيادات هامة في معدلات الفقر للفرد بسبب التراجع في توزيع الدخل. أما كوت ديفوار (١٩٨٥-١٩٨٨) وغانا (١٩٨٨-١٩٩٢) فقد شهدتا من ناحيتهما تراجع مؤشر الفقر ولكن بشكلين مختلفين: نمو سلبي على مستوى الفرد مقرون بتحسن توزيع الدخل في كوت ديفوار، ونمو إيجابي مقرون بتحسن التوزيع في غانا.

(٥٢) إلا أنه وردت إشارة إلى ضرورة القيام بتحليل للأثر الاجتماعي لسياسات الاقتصاد الكلي في ''ورقات استراتيجية الحد من الفقر - التقدم المحرز في التنفيذ''، دراسة أعدها موظفون في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الصفحتان ١٣-١٤.